

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بـ 7 طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، إذن الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط مجلسنا بقضية طارئة، تهم أوضاع جاليتنا المغربية ببلدان الإقامة، خصوصا مع الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤكداً أن هذه الأوضاع انعكست سلباً على عائدات الوطن مع العملة الصعبة. ورغم هذه الصعوبات وبالنظر إلى العلاقات المقدسة التي تربط أبناء جاليتنا في ديار الغربة بوطنهم المغرب، فإنهم يكابدون ضد الأزمة من أجل دعم استثماراتهم في بلدنا الأصلي ومساعدة عائلاتهم وأبناء قبيلتهم مما حباهم الله من إمكانيات.

السيد الرئيس،

لقد دخل إلى حدود يوم أمس حوالي 63 ألف مواطن ومواطنة مغربية في بداية موسم العبور، مطالبين من الحكومة اليوم توفير كافة وسائل الاستقبال وتوفير كافة ظروف الإقامة، خصوصا في باحات الاستقبال وفي الطرقات الرئيسية عند مرورهم بنقط المراقبة، منوهين بالمناسبة بعمل مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تسهر على هذه العملية بكل مسؤولية وتجرد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علماً باستمرار إهدار المال العام على مستوى الصفقات العمومية وغياب الشفافية في هذا المجال، وكذلك على مستوى بونات الطلب يعني (bons de commande). وتطمح هذه الإحاطة إلى إثارة انتباه كل مسؤولي الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص لهذه الإشكالية التي تعتبر إحدى وسائل

محضر الجلسة رقم 821

التاريخ: الثلاثاء 6 شعبان 1433 (26 يونيو 2012)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة بمقترح قانون يقضي بإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، تقدمت به المستشارة المحترمة السيدة خديجة الزوي، من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها طلب السيد وزير الصحة المحترم بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارته في بداية الجلسة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية... إلى غاية يوم الثلاثاء 26 يونيو 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين والمستشارات،

عرف دوار الشليحات بإقليم العرائش أحداثا دامية مؤسفة بسبب المواجهات الخطيرة بين قوات الأمن من جهة ومواطني ومواطنات دوار الشليحات وبعض الدواوير المحيطة بها من جهة أخرى. هذه الأحداث التي جعلت ساكنة منطقة العدير وزوادة والعوامرة وربصانة بإقليم العرائش وكل المناطق المجاورة تعيش مسلسل رعب لم يسبق له مثيل جراء الإنزال الأمني المكثف بالمنطقة وبسبب القمع غير المسبوق الذي تعرضت له ساكنة المنطقة.

وبدل معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتي تعود إلى حرمان سكان المنطقة من العمل في السهول المحيطة بدواويرهم التي اعتادوا الاشتغال فيها منذ ما قبل المرحلة الاستعمارية، انحازت السلطة إلى جانب الشركة الإسبانية التي اختارت زراعة الأرز الذي لا يتطلب يد عاملة ماهرة، وحولت سكان المنطقة إلى عاطلين، إلى جانب أبناءهم الذين عادوا من اسبانيا بسبب الأزمة الاقتصادية، ليصير الكل معطلا في دواوير محاطة بأجمل وأخصب الأراضي الشاسعة التي يطلق عليها كاليغورنيا إفريقيا.

وبدل معالجة الإشكالية في إطار معالجة شمولية، اقتصاديا واجتماعيا، مستحضرة العلاقات التاريخية بين ساكنة المنطقة والأراضي المحيطة بهم، سارعت الحكومة إلى قمع المحتجين من نساء وشيوخ وأطفال وشباب، مستعملة أساليب تشكل سابقة خطيرة في مواجهة الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، وتعود بنا إلى طرح أكثر من سؤال حول التطور الديمقراطي الذي عرفه المغرب منذ سنوات، كما يجعلنا نسائل الحكومة حول تغيير المكاسب التي كرسها الدستور الجديد.

إن وضعية دوار الشليحات ليست معزولة، إذ تعيش أغلب دواوير المنطقة نفس الوضعية، مما يجعل المنطقة كلها، سواء الدواوير التابعة لجماعة العرائش ككبارة والعدير والقاضة ودواوير جماعة زوادة والعوامرة، قابلة للانفجار في كل لحظة إذا لم تعالج معالجة موضوعية مراعية مصلحة السكان بهذه المناطق والتي أججها الوضع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى الخطابات الشعبوية والسياسوية لتجار الانتخابات الذين بالغوا واستغلوا فقر المنطقة وقدموا وعودا كاذبة مقابل أصوات المواطنين والمواطنات الفقراء أثناء استحقاقات 25 نونبر 2011.

إن المعالجة الأمنية التي استعملت الحكومة.. ليست إلا جزءا من المنهجية الأمنية غير المسؤولة في معالجة الحركات الاحتجاجية التي تتعرض

تبذير المال العام عندما يتم التفريط في حسن تديره في هذه الظرفية بالذات، اعتبارا لما يعرفه الجميع من حصول عجز مالي في خزينة الدولة، والصعوبات التي تواجهها الحكومة في التحكم في ميزانية الدولة بسبب الأزمة الاقتصادية التي مازالت تتفاقم وتزداد آثارها على المالية العمومية.

العجز قائم بالفعل، لكننا ننبه إلى أن الأموال العمومية تضيع في بعض الصفقات المغشوشة أو حتى الوهمية أحيانا ومشتريات الدولة في مجال التسيير تحتسب بأثمان جد مرتفعة تقارب أحيانا ضعف ثمنها الحقيقي في السوق، وإصدار بونات طلب يعني (les bons de commande) وهمية.

ومن الأمثلة الصارخة على استمرار الاختلال في ميدان الصفقات على مستوى الجماعات المحلية، احتكار بعض مكاتب الدراسات المحدودة العدد على مجمل الدراسات المتعلقة بإنجاز مخططات التنمية، وذلك على حساب قواعد المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية.

إننا نسائل كيف تحظى مكاتب محدودة بصفقات أغلب الجماعات المحلية؟ أليس لنا في المغرب مكاتب أخرى ينبغي تشجيعها؟ إضافة إلى أن الاحتكار يؤدي إلى النمطية في مخططات التنمية بدون اجتهاد لإدماج المعطيات المحلية الثقافية والحضارية والمعاصرة في هذه المخططات.

إننا نتلقى باستمرار شكايات مقاولين وأرباب مؤسسات بخصوص الطريقة التي يتم بها إسناد الصفقات العمومية رغم كل المظاهر الشكلية للشفافية، ورغم وجود مساطر توجي بالنزاهة، والحقيقية غير ذلك تماما، حيث يوجد محظوظون يعرفون كيف يستحذون على صفقات بأساليب ملتوية بل وبتكاليف أكثر بكثير من التكاليف الحقيقية، والنتيجة أن الدولة والجماعات المحلية تشتري بأثمان أكبر وتبني بتكاليف أضخم وتنجز دراسات غير مفيدة أحيانا بأثمان أعلى بكثير مما هو ممكن، والنتيجة ملايين من الدراهم تضيع في وقت تحتاج فيه الحكومة إلى مصادر لتمويل برامجها الطموحة، وتضطر إلى اللجوء إلى جيوب المستهلكين في غالبيتهم العظمى غير ميسورين بالتأكد كمصدر للتمويل.

إنها مناسبة لندعو المصالح الحكومية للإنكباب بجد على موضوع الصفقات العمومية وإصدار بطاقة التوصية، وندعو بشكل خاص إلى إنجاز دليل ملزم لكل مصالح الحكومة والجماعات المحلية، يضم الأسعار في مختلف مجالات التمويل، وإنجاز الدراسات والبيانات بجد أدنى وحد أقصى لا يمكن تجاوزه كما هو معمول به في عدد من البلدان الديمقراطية.

كما ندعو إلى استحضار الروح الوطنية ومصالح بلادنا من طرف المقاولين واللجن المعنية ومكاتب الدراسات التي تقدر التكاليف المالية لإنجاز المشاريع، إضافة إلى ضرورة مراجعة الإطار المؤسسي لتوفير كل شروط الشفافية والنزاهة في مجال الصفقات العمومية، وذلك للحد من إهدار المال العام وتوفير مصادر لتمويل المشاريع الاجتماعية للحكومة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

لجهة الشاوية-ورديغة الذي لا يقوم بتوزيع متكافئ وعادل للأطر الطبية بين أقاليم الجهة، بحيث أننا نجد فائضا في المدينة التي هو يوجد بها. كما أننا نتساءل على مصير 9 سيارات ديال الإسعاف التي سلمها صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة الزيارة الميمونة لإقليم خريبكة، والتي لازالت راكنة بالمرآب دون استعمالها بسبب بطء للإجراءات الإدارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للأصالة والمعاصرة، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إخواني، أخواتي، السادة المستشارين المحترمين، ابغيت، السيد الرئيس، ننتهز فرصة وجود السيد وزير الصحة المحترم معنا في هذه الجلسة لأثير واحد القضية كنعتهروها على درجة كبيرة من الخطورة لأن عندها ارتباط مباشر بكرامة الملايين من المواطنين، هم المستهدفين من البرنامج ديال "RAMED".

اللي ابغنا، السيد الوزير المحترم، عدد من الشكايات من مختلف مناطق المغرب، فيها شي شوي ديال التضارب، ولكن تتقاطع حول نقطة واحدة، أولئك المعذنين في هذا الوطن، الفقراء البسطاء، اللي كيشيو للمستشفيات العمومية باش كيستافدوا من الخدمات الاستشفائية مجانا على علائها، على علائها هاذيك الخدمات.

هؤلاء المواطنين اللي اعتادوا يستافدوا مجانا بتقديم هاذيك الشهادة اللي كيسميوها شهادة الاحتياج، شهادة الضعف، اليوم ومنذ انطلاق برنامج طموح صفقنا له، وهذه واحدة من الأسباب اللي خلطنا نصوتو لصالح ميزانية وزارة الصحة، إضافة إلى قناعتنا بكفاءة الرجل اللي كيدبر هاذ القطاع ونزاهته.

هؤلاء المواطنين، السيد الوزير، ملي كيشيو للمستشفيات ما كيقبلوش لهم شهادة الاحتياج. افتح معي الذهن ديالك، السيد الوزير المحترم، تصور معي حجم المعاناة والألم اللي كيشعروا به هاذ المواطنين لما كيشي على أمل أن بلادو تقدم له خدمة هي اليوم حق أساسي بمقتضى الدستور، الحق في الصحة، الحق في الولوج للصحة.

أنا سولت لأنه قلت ما يمكنش هاذ الحكومة التي عزفت على وتر الضعفاء والبسطاء وخدمة الشعب، ما اكتفتش بإقرار زيادة محولة اللي مست القدرة الشرائية ديالهم، ومست التنافسية ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولكن سدت عليهم الباب بقرار غير معلن، لأن ملي سولت واش هذا قرار ديال الحكومة؟ قالوا لي أودي ما كاينش قرار معلن، ولكن بما أن الحكومة صممت وسكنت ولم ترسل واحد المذكرة ولا واحد المنشور لختلفت المستشفيات، اللي تقول فيه أودي هاذ بطاقة الاحتياج، هاذ

للمقع كل يوم في مجموع مناطق المغرب وأمام بوابة البرلمان، خاصة المعطلون وحاملو الشهادات، مما يجعلنا نتساءل كذلك حول ازدواجية الخطاب المسول لرئيس الحكومة في مواجحة الاحتجاجات المشروعة لمجموع من الفئات المحرومة التي لم تجد الأجوبة وحلول لدى الحكومة إلا سياسة العصا. نقطة أخيرة؛ إننا في الفريق الفيدرالي إذ نحتاج على العودة إلى أساليب العهد البائد، فإننا نطالب رئيس الحكومة الرجوع إلى جادة الصواب وإيجاد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، لأحيطكم علما ومن خلالكم الرأي العام الوطني بقضية طارئة ألا وهي الأوضاع المتردية التي آلت إليها المرافق الصحية بإقليم خريبكة في غياب طبيب للولادة، بحيث عرف الإقليم وفاة امرأتين حاملتين، واحدة بمصحة خاصة والأخرى خلال هذا الأسبوع بالمستشفى الإقليمي بخريبكة، وذلك راجع بالأساس إلى غياب طبيب الولادة رغم أننا نهنا الحكومة السابقة بنقص الموارد البشرية والأطر الطبية بهذا الإقليم ولا مجيب.

ولهذا، فإن الحكومة الموقرة تتحمل مسؤوليتها فيما يخص هذا الجانب، علما أن اليوم توجد وقفة احتجاجية أمام مستشفى الحسن الثاني بخريبكة لجمعية حقوق الإنسان من أجل التنديد بالنقص الحاصل في الأطر الطبية خاصة أطباء الولادة.

والغريب في الأمر أننا فوجئنا أمس بالراحة بخبر من مصادر من داخل المستشفى أن 6 أطباء قدموا استقالاتهم من الوظيفة العمومية، وسيغادرون هذا المستشفى أواخر هذا الشهر، ويتعلق الأمر بطبيب للقلب، وطبيب الحنجرة، وطبيب للفحص بالأشعة، وطبيب المسالك البولية، وطبيب الجهاز التنفسي، وطبيب صيدلي، كما أنه في أواخر السنة سيحال نحو 24 إطارا صحيا من إقليم خريبكة على التقاعد، دون أن تتمكن الوزارة من تعويضهم.

كما أننا نؤكد للوزارة أن مصلحة القلب بهذا المستشفى مغلقة ونحن في عز فصل الصيف وشدة الحرارة وما يصاحب ذلك من مضاعفات وأزمات قلبية، كما أن قسم الفحص بالأشعة هو أيضا مغلق بسبب رخصة الولادة للسيدة الطبية في غياب من يعوضها.

كما أننا نحمل المسؤولية من هذا المنبر للسيد المدير الجهوي للصحة

دفع الثمن غالبا ولا زال الجميع كل من موقعه يدفع من أجل تنمية هذه المناطق، ونسمع من عضو في الحكومة مثل هذه التصريحات ومثل هذه الردود، فهذا عيب سيدي الوزير. عيب، سيدي الوزير، أن تصل التثنية إلى إقليم تزنييت وأن تقف في هذا الحد، عيب، سيدي الوزير، أن نبنى مناطقنا وأنت تقول هذه مسؤولية الجماعات أن تشتترك معنا.

السيد الوزير، هذه الطريق الوطنية رقم 1 ومفتوحة على القارة الإفريقية، أليس من العار أن تقول هذا يا سيدي الوزير؟ حرام عليكم، نحن أيضا نتمنى التنمية.

كيف لأقاليم خلق لها صاحب الجلالة نصره الله وكالة ويتبع شخصيا هذه المناطق وأن تقف الطريق في إقليم تزنييت على بوابة الصحراء؟ غير مقبول هذا.

كم كانت صدمتنا بالأمس حين نسمع أن السيد الوزير تكفلة الطريق 12 مليار ديارل الدرهم والتوسعة 3 ملايين، نبادو بهاذ 3 مليار ديارل الدرهم ونديرو التثنية، ما كين مشكل نتنازلو الجهات بيجيو. 3 الجهات، اشحال هاذ الميزانية ديارل هاذ الجهات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

السيد الرئيس، الله يكثر خيرك، الله يجازيك بخير، الله يكثر خيرك، أنت راك عرفت وعانيت شخصيا ودافعت على طريقك من جهة سوس- ماسة-درعة حتى وصلتها وعاوناتك وزارة المالية، واش ماشي حرام تقف الطريق في تزنييت وما تدوزش للأقاليم الجنوبية؟ ماشي منطقي، الشبكة كتبنى الآن باش غادي نوصلوها، كيفاش ابغينا نديروا السياحة؟ وتمنى من السيد وزير الصحة وهو حاضر معنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الاستقلالي.. السيد المستشار احتراموا غير الحضور. الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة تمهم وضعية البحارة المزاولين للصيد البحري بالشباك العائمة المنجرفة والتي تعيش على وقع الاحتجاجات والإضرابات المتكررة بسبب تداعيات قرار وقف العمل بالشباك المنجرفة الذي شرع في تنفيذه بتاريخ 2 غشت 2011، وذلك تنفيذا للالتزامات الدولية للمغرب باعتباره عضوا في اللجنة الدولية لحماية الأحياء البحرية في المحيط الأطلسي التابعة للأمم المتحدة.

شهادة الاحتياج والضعف يجب أن تبقى سارية المفعول إلى حين خروج بطاقة ديارل "RAMED".

تصورا معي أية حكرة وأية معاناة، دابا احنا كنتكلمو جالسين في الرباط، وعندنا مستشفى جامعي زاروه الإخوان ديارلنا واكتشفوا فيه هول المشاكل والمعاناة، ما بالكم بالملايين من المواطنين البسطاء في المغرب العميق، اللي كيمشي على أمل أنه يلقي أسبرين أو يلقي اللي يدير له عملية جراحية، ويقولوا له اسبح لنا هاذ شهادة الضعف...

ولذلك، ننبه السيد الوزير المحترم إلى خطورة هذا الارتباك، هذا فيه مساس مباشر بصدقية الشعارات اللي رفعتها الحكومة - أنا أتكلم على الحكومة بشكل عام ما شي عليك- ولكن يجب توجهوا واحد المذكرة على الأقل تقبلوا هاذ الشواهد إلى حين تخرجوا هاذ...

ثم بطاقة "RAMED" ما شفافاش شي حملة تحسيس واسعة النطاق، ولذلك بدل الحكومة تنشغل بمتابعة الجرائد الوطنية اللي كنتكشف بعض مظاهر الفساد المرتبطة ب"RAMED" بحال في المنطقة اللي كتعرفوا، يجب على الحكومة أن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

أود أن أثير قضية أثرت بالأمس، كنا نود أن نطرح فيها سؤالاً كفريق اشتراكي، ولكن بالأمس وحين طرح الفريق الاشتراكي بمجلس النواب سؤالاً على السيد وزير التجهيز، استغرينا كمنتخبين وكساكنة الأقاليم الجنوبية من خلال رد السيد وزير التجهيز، الذي تقدره ونحترمه ونشهد له بحنكته السياسية والإدارية وفصاحته وكذلك على سعة صدره وهدوئه، إلا أن الأمس كان رده غريبا وغير منطقي بأن يقول للفريق الاشتراكي بطرحه لسؤال تثنية الطريق من تزنييت إلى الداخلة، إلى الحدود الوطنية مع موريتانيا، أي 1200 كيلومتر، بأن يقول لا أرد العيب بالعيب.

هنا أطرح السؤال: سيدي الوزير، هل العيب أن تخترق الطريق هذه المناطق العزيزة علينا؟ كيف للسيد الوزير المحترم المقتدر أن يجيب بمثل هذه الإجابة؟ غريب جدا أن نسمع من السيد الوزير أن الجماعات هي التي يجب أن تكون شريكة في هذه الطريق، كيف؟ أين العدالة ما بين المناطق التي يرفع شعارها السيد الوزير المحترم؟

كفانا من شعارات مثل هذه، هذه المناطق أيضا تستحق التنمية، الكل

إخوتي، أخواني المستشارين،

مع حلول فصل الصيف وارتفاع درجة الحرارة، بدأنا نسجل للأسف الشديد استفحال التسمات الغذائية في محلات بيع المأكولات والوجبات السريعة بالعديد من المدن المغربية، مما يجعلنا نطرح من جديد إشكالية غياب المراقبة، رغم عدد المتدخلين في هذا النطاق. فعلى صعيد الإدارات الترابية نجد مصالح حفظ الصحة، كما أحدث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لضمان نجاعة أفضل لمعالجة إشكالية التسمات الغذائية.

انطلاقاً من هذه المعطيات، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لحماية صحة المواطنين من التسمات الغذائية؟ وما مدى نجاعة المقاربة المؤسساتية في معالجة إشكالية استفحال التسمات الغذائية؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار،

السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

أسباب التسمات الغذائية هي متعددة، أكثر من 90% في المغرب ناتجة عن تلوث الأطعمة بالميكروبات وما يقرب 10% بمواد كيميائية. أهم المواد الغذائية المتسببة في التسمات هي اللحوم، الدجاج، الأسماك، الحليب ومشتقاته.

في غالب الأحيان تنتج التسمات عن المأكولات السريعة المعروضة في الأسواق وفي الأعراس وفي المواسم. فقد سجلت سنة 2011: 80 حادثة تسمم غذائي، نتج عنها 1073 حالة تسمم، وقد نقل منها 406 للعلاج داخل المستشفيات.

ومنذ بداية هذه السنة 2012 إلى يومنا هذا، تم تسجيل 355 حالة تسمم، موزعة على 20 إقليم، من بينها اللي كانت معروفة في الجرائد حادثة تسمم وقع في المدرسة بإقليم الحاجب، نتج عنها 119 حالة كلها حالات بسيطة.

وللحد من الأخطار الصحية الناجمة عن التسمات الغذائية، فوزارة الصحة تقوم بإجراءات:

- أولها المتابعة الفورية لحالة التسمم الغذائي؛

- ثانياً، التكفل بالمصابين من علاج وتشخيص للمرض وتحمل تكاليف العلاج؛

- ثالثاً القيام ببحوث ميدانية للوقوف على مصادر حالات التسمم؛

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الشق المتعلق بالمغرب في إطار الاتفاقية المذكورة يبقى مبهماً فيما يخص التعويض الممنوح لمهنيي الصيد البحري، حيث تم تجاهل حقوق البحارة بشكل مجحف وهو عكس ما نصت عليه الاتفاقية بالنسبة لمهنيي الصيد في دول الإتحاد الأوربي، حيث تم تمتيع كل بحار في الدول الأعضاء بما يناهز 4000 أورو.

أما في بلادنا فقد استفاد من التعويض الممنوح في إطار ما يعرف بالمغادرة الطوعية الخاصة بالشباك المنفردة أرباب المراكب بمبلغ ناهز 250 ألف درهم بالنسبة للمراكب الصغيرة و450 ألف درهم للمراكب الكبيرة، في حين تم إقصاء حوالي 3000 بحار للصيد الساحلي من هذا التعويض، مما عرض حياتهم وحيوة أسرهم للتشرد والضياع، خاصة وأن صيدهم لسماك أبو سيف كان يشكل أهم الموارد السنوية التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية، علماً أن البحارة المعنيين بالقرار يشتغلون بحصة المنتج وليس بالأجر اليومي، كما يتحملون الخسارة ويقسمون الربح مع أرباب المراكب.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن منطلق دفاعنا وتضامننا مع هذه الفئة والشريحة العزيزة من مجتمعتنا، ووعياً منا بالأثر البالغ لهذا الإضراب على موارد سوق السمك وعلى حق المواطنين في هذه المادة الحيوية خاصة بمدينة طنجة، ندعو الجهات الوصية على القطاع إلى الوفاء بالتزاماتها وفتح حوار مسؤول مع ممثلي القطاع على الصعيد الوطني لإيجاد الحلول للمشاكل القائمة ونزع فتيل الأزمة، كما نؤكد أن تفهم مطالب هذه الفئة المستضعفة يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى توفير المنتج السمكي للمواطنين، وعاملاً أساسياً لحماية الثروات السمكية والأحياء البحرية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالاً، 14 منها آتية موجهة لكل من قطاعات الداخلية، التجهيز والنقل، الصحة، الطاقة والمعادن، الصناعة والتجارة، و6 أسئلة عادية موزعة على قطاعات الداخلية، التجهيز والنقل، والتضامن والمرأة.

نستهل جدول الأعمال بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول استفحال التسمات الغذائية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم العلافي، عبد الله أبو زيد، عمر مكدري، الحسن بلبصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

تجدر الإشارة أن الحكومة أنشأت سنة 2009 المكتب الوطني للسلامة الغذائية التي تكلمت عليه، السيد المستشار المحترم، والذي يشمل اختصاصاته مراقبة جميع المحلات الغذائية.

وفي إطار التعاون مع باقي المتدخلين، هذه السنة تم إحداث الخلية المحلية لليقظة الصحية التي تضم - ابدأ الصيف ورمضان إن شاء الله - مصالح وزارة الداخلية والفلاحة والصحة والتي تركز مهمتها بالأساس على متابعة كل حالات التسمم الغذائي واتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية والاستعجالية بتنسيق الجهود والموارد، سواء منها البشرية أو التقنية. شكرنا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد الوزير. السؤال الآتي الثاني الموجه للسيد وزير الصحة، السؤال موضوعه مرض التوحد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرنا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موضوع السؤال الشفوي ديانا هو حول مرض التوحد.

السيد الوزير المحترم،

كما لا يخفى عليكم بصفتم أستاذنا في الطب فإن فئة عريضة من المواطنين يعانون ماديا ومعنويا من مضاعفات أبنائهم المصابين بمرض التوحد (غير باش نفرش أشنو هو مرض التوحد، بطبيعة الحال هو إعاقة تتعلق بالنمو الطبيعي ديال المخ وكيبدا في السنوات الأولى ديال العمر ديال الأطفال).

لذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتك بشأن مرض التوحد؟ وهل لوزارتكم إستراتيجية قريبة المدى لتوفير العلاجات للمرضى والدعم المادي والمعنوي لأسرهم؟ شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرنا السيد الرئيس.

أولا، هذه مناسبة للإشارة أن مرض التوحد يعتبر من الأمراض التي تصيب الجهاز التطوري، كما أشرت له السيد المستشار المحترم، الجهاز التطوري للطفل والتي تؤدي إلى حدوث مشاكل لدى المصاب عموما في كيفية الاتصال بمن حوله واضطرابات في اكتساب مهارات التعليم السلوكي والاجتماعي.

- الإبلاغ الإلزامي لحالات التسمم الجماعي لدى المصالح الصحية؛

- نشر الدليل الإجرائي لمراقبة المؤسسات الغذائية؛

- وأخيرا، بالإضافة إلى التوعية والتحسيس عبر إنتاج لقطات تلفزيونية حول القواعد الخمسة للسلامة الغذائية، وكتيب حول هاته القواعد موجهة للعاملين بالمطاعم الجماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرنا للسيد الوزير على جوابكم. إلا أن موضوع التسممات الغذائية يزداد خصوصا في فصل الصيف، ومن الأسباب التي تساهم في ذلك وهو:

- أننا نلاحظ عدم احترام درجة الحرارة اللازمة لحفظ المواد الغذائية؛

- ثانيا عدم احترام سلسلة التبريد من المصنع إلى بائع التقسيط؛

- ثالثا عدم تفعيل لجن المراقبة فيما يخص مراقبة زي الطهي عدة مرات

في الوجبات الغذائية، مما يتسبب في إفراز مواد سامة.

كما أنه بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم يجب على الحكومة أن تقوم بعمليات تحسيسية للباة المتجولين، خاصة أصحاب الرغيف والحلويات السكرية وتوزيع مطويات وقفازات لاجتناب الأمراض المتنقلة عن طريق لمسها باليد ما يسمى بحمي المتنقلات، أي السالمة.

وأخيرا، فإن من شأن قيام وزارة الصحة ووزارة الفلاحة بلجن مشتركة سيساهمان في الحد بحوالي من 50 إلى 60% من انتشار التسممات الغذائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرنا.

عملية التفتيش التي تكلم عليها السيد المستشار المحترم هي كائنة، عملية تفتيش وفحوصات في إطار برنامج وطني يشمل كل أقاليم المملكة وهكذا بعض الأرقام:

2011: تم 220 ألف مراقبة للمحلات الغذائية بما فيها المطاعم، تم 19 ألف فحص طبي للعاملين في مجال تهيئة المأكولات، تم 106 ألف حلقة للتوعية الصحية واستفاد منها 300 ألف شخص، بما في ذلك العاملين بالمطاعم ومحلات المناولة، 10 آلاف تحليل (bactériologique) لعينات المأكولات.

المعاناة ديال الأسر، أذكركم بما يلي: فعدد الأطفال المصابين بمرض التوحد، السيد الوزير، كما ذكرت بأن 70 ألف فهي تصل ل 340 ألف، نظرا للإحصاءات كآينة واحد العدد ديال الأسر اللي كيتستروا، وتنسميوها احنا إما ذاك الولد عنده الجنون أو مجنون أو غير هاذ الشئ هذا.

فالإحصاء هو غير رسمي، ولكن يشير أنه واصلين 340 ألف حالة، وخاصة في إطار التنسيق مع هاذ الجمعيات هاذو، وأن من تستر عائلاتهم على الإصابة بهذا المرض لا يعد ولا يحصى لاعتباره أنه هاذ النوع اللي كيسميوه ديال الطابو أو الجنون.

يعد التوحد من أكثر الإعاقات انتشارا في العالم، ويتطور بدرجة سريعة، كما أشرت السيد الوزير، ما بين 10 إلى 17%. ويؤكد الخبراء بأن الطفل المصاب بالتوحد إذا لم يتلق العلاج مبكرا يمكن أن يتحول إلى مختل عقلي.

إذن هنا كنبغي نشوفو الوزارة الإستراتيجية ديالها، واللي أشرت بأنه خص يكون نوع ديال الاتصال، فالمصحات ديال هاذ المعالجة فالأسر تبقى حائرة فين غادي توجه الأولاد ديالها، وتيخص يكون واحد التقسيم على المستوى الجهوي، اللي عندو العلاجات في هذا المجال أنه يكون كيتواجد في طنجة، في الرباط، في الدار البيضاء، في العيون، إلى غير ذلك، يكون واحد التقسيم اللي تسهر عليه الوزارة.

وبحال اللي قلتي لأن هاذ البحوث لحد الآن ما عرفاتش أشنو هي المسائل المباشرة للتوحد، ولهذا مطالبة السادة عمداء كليات الطب، وأنت أستاذ، بالمغرب لفتح شعبة تخصص في مرض التوحد.

تبقى هذه الفئة من فلذات أجدانا، السيد الوزير، ومنها من تعاني بصمت وبألم دفين، وطبعا فنحن كمسؤولين ما مدى نحن فاعلون لمساعدة هذا العلاج، وقد يصبح يوما ما هذا الإنسان ممن يعانون من هذا المرض مثل النبغاء والعباقرة أمثال بهوفن ونيوتن وانشتاين، هاذو كلهم كان عندهم هاذ المرض وتعالجوا به. ولهذا، كنتلبدو من الوزارة أنها تعطي لنا التوضيحات للأسر التي تعاني من هذا المأساة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

اللي ابغيت التأكيد عليه هو أولا باش انكونو واضحين، ليس هناك فوصات طبية، ما كاينش شي فوصات طبية خاصة اللي يمسيو عند الطبيب ياخذ لنا عينة ديال الدم، ولا كاين شي تحاليل باش غادي نقولو هذا عندو التوحد، ما عندوش، خاصة تثبت مرض التوحد أو تنفي وجوده، هاذي ما كايناش. ذيك الأعراض اللي تذاكرت عليهم هما اللي خص نحو العائلات أولا يمسيو في استشارات طبية.

يعتمد التشخيص من قبل الأطباء على ملاحظات الآباء والمربين

الأعراض، كما قال السيد المستشار، تتبان في أواخر السنة الثانية من العمر أو السنة الثالثة من العمر كيكون دري صغير مازال، كيفاش هاذ الأعراض؟ والآباء والعائلة هي اللي تتشوف هاذ الأعراض، إشارات تدل الآباء والعائلة والناس اللي دايرين به على مشكل التواصل يعني دري ما تيقاش يتواصل، وثانيا ما ييقاش تيحس، أنه ما تضحكش وانت تتشرح له وهو كاع ما تيديما في ذاك الشئ، وثالثا كينطق بكلام لا معنى له. هاذي مسائل ديال التواصل ديال التطور الذهني ديال الطفل منذ...

فمسببات هذا المرض مازالت غير معروفة على الصعيد العالمي، البحوث تظهر أهمية العوامل الجينية وكذلك إمكانية ربطه بمجموعة من الحالات التي تؤثر على نمو الدماغ والتي تحدث قبل أو أثناء أو مباشرة بعد الولادة، ويظهر مرض التوحد خلال الثلاث سنوات الأولى كما قلنا.

مرض التوحد هو في تزايد مستمر عبر أرجاء العالم، إلى درجة أنه يصيب ما يقارب طفل واحد على كل 150 طفل، كل 150 طفل كيكون فيهم واحد عندو هاذ المرض. ويقدر عدد المصابين بمرض التوحد بالمغرب بحوالي 70 ألف حالة.

وأشير أن الإستراتيجية الجديدة للرعاية الصحية للأمراض النادرة، لأن هي من الأمراض النادرة، التي تنكب الوزارة حاليا في إعدادها مخطط القطاع الصحي 2012-2016، أولا الإلمام أكثر بالوضعية الوابئية للأمراض النادرة في المغرب بما فيها مرض التوحد، وهاذي البداية من كلية الطب باش حتى الأطباء يعطيو الإلمام لهاذ الشئ.

ثانيا، الفحص والتشخيص المبكر، فمن هذا المنبر نحث الآباء والعائلات أنه إذا عندك شي دري أقل من ثلاث سنوات عنده مشكل التواصل لابد من استشارة طبية، الرعاية الصحية، التوعية والتثقيف والاتصال.

وأخيرا، نقطة مهمة جدا هي الشراكة، أنا شفت بزاف ديال الجمعيات، بما فيها الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني اللي تيقوموا بواحد الدور مهم ومهم جدا.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

طبعا هذا المرض ديال التوحد فهو بكل تأكيد كنا ننتظر أنه الإستراتيجية ديال الوزارة في هذا المجال هذا. ومن خلال المعطيات العلمية اللي سجلتها خلال واحد الندوة الطبية والحقوقية اللي نظمتها أخيرا بطنجة العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول مرض التوحد، وطبعا

غادي نرجع للموضوع ديالي الي حقيقة الفريق ديالنا ابغي يثيرو، هو المخاطر ديال انتقال العدوى أثناء عملية العلاج والتطبيب، سواء أثناء العملية الجراحية أو أثناء الإقامة في المستشفى.

تقول هاذ الشئ والمعطيات في الحقيقة الإحصائية الي عندنا ما كفايش، في الدول المتقدمة - كما تعرفوا السيد الأستاذ في الطب- ربما كنتعرفوا هاذ الميدان أحسن مني، خاصة الاختصاص ديالكم هي الإنعاش، أنا ما موجدتشي واحد الإحصائيات الي نعتمدو عليها، في الدول المتقدمة كين الي كيضر على 10/5، ولقيت واحد الدراسة الي دارها مستشفى ابن سينا تيتكلم على 23 فاصلة شي حاجة في المائة.

السيد الوزير، احنا كنعبرو في الفريق ديالنا على أنه جا الوقت باش نهمو بهاذ الموضوع هذا، لأنه هاذ الموضوع الي كنعرف عنده أسباب عديدة، الأسباب ديالو أولاً أنه سبب بشري والأطر ديالنا الطبية كيتعاملوا بواحد الطريقة الي ديما تيخص التذكير والتحسيس في المعاملة، لأن هاذ المسائل ما كتطلب لا مادة لا والو، كتطلب الإدارة والتعاون ديال الناس الي كيخدموا في المدينة بما فيهم الأطباء والمرضين.

وكين واحد التدابير عاود ثاني الي ما اعطيناهاش أهمية في الحقيقة هي المعاملة مع الزائر أوقات الزيارة، وكين المسائل الوقائية، الممرات، وكين بزاف ديال الحواجز، حتى من خلال المستشفيات باقي كيتعاملو مع الماضي، تنخلطو المرضى وكنخلطو هذا فيه مرض كنخلطوه على مرض آخر، وتتعرفو أنه هاذ المسائل..

أنا استغربت ملي تنلقى مستشفى الأطفال الي فيه أمراض معدية لاصق عندو المصلحة ديال العناية بالناس حديثي الولادة (les prématurés). هاذ المسائل خصنا تتجاوزها وبالأخص أنه ابدوا تيبانوا الإمكانيات باش تتجاوزو هاذ الشئ.

وخص نعرفو أن هاذ المشكل كترتب عليه بزاف ديال المشاكل أنه كترتفع نسبة الوفيات في المستشفى ديالنا، العاهات، وكين تكاليف حتى هي كتزيد، الي ابغي يبقو واحد 5 أيام تيبقى 10 أيام.

ولهذا، السيد الوزير، كنطلبو منكم تعطيوا واحد العناية لهاذ الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

قبل ما نجابو على السؤال قلت بين قوسين، بين هلالين، المشكل ديال "RAMED" حتى أنا غادي نجابوك بين هلالين إذا سمحت لي (جميع الاحتياطات اتخذت. السيد الوزير، ها هو حاضر معنا مشكور،

والأقارب. الاكتشاف والتشخيص المبكرين لمرض التوحد يعدان.. الإستراتيجية ديال الوزارة كتبدا في هاذ النقطة هاذي، أولاً هو التشخيص، الاكتشاف والتشخيص لأن قلتها على حساب الإحصائيات الي عندنا احنا 70 ألف، على حساب ما تينتقل لأن الناس تيحشموا وتيخافوا أنه يقولوا أن ولدك أحق، كين 350.000 يعني من 70.000 إلى 350.000 راه رقم محمول جدا.

في سياق حياة طبيعية كين من الأطفال، وهنا نأكد السؤال ديالك المطروح، لأن هاذ النوع الي تيتكلفوا به 2 ديال الأطباء، إما أطباء الأطفال لأنه عندو عامين أو 3 سنوات ولا المختصين في الأمراض العقلية ديال الأطفال، هو ما شي مرض عقلي ولكن كما قلنا لكم تواصل، (les pédopsychiatres) الي خصنا نأكدو، لأن باش ادويت أنا من قبل على التعليم وعلى كلية الطب، (les pédopsychiatres) محسوبين على الأصابع لأن عندنا في المغرب أظن كينين 10 أو 15 في المغرب كله، ولهذا يالله ابدينا في هاذ الميدان هذا، تنشجعو هاذ التخصص وتعطيوه المناصب المالية في (les résidanats) باش الناس يتخصصوا في هاذ... هذا ما نحاول توفيره عبر مصالحننا المختصة وكلية الطب والصيدلة منها ومصالح الرعاية الصحية الأولية وكذلك - أؤكد عليها للمرة الثانية - إطار تشاركي مع جمعيات المجتمع المدني التي تلعب دورا مهما في هذا الإطار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث الموجه إلى السيد وزير الصحة موضوعه تنامي إصابة المرضى بعدوى المستشفيات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زميلتي المستشارة،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير، عرفت بلادنا واحد التقدم مهم بالمقارنة مع الماضي في ميدان الصحة وكين هناك مكنسبات فيما يتعلق بالتأمين الإجباري، وكين "RAMED" الي تكلم عليه زميلي (كين مشكل ديال تدير المرحلة الانتقالية، لأنه كين "RAMED" ولكن المسؤولين ما تيعرفوش كيفاش يتعاملوا، كين الي تيقول شهادة الاحتياج ما ابقاتش مقبولة، كين الي تيقول التوصيل ما ابقاش مقبول، احنا بيدنا والإخوان المواطنين ما عرنا ما نقولو لهم، لأنه تيخص يكون واحد البلاغ ها التعامل مع المرحلة الانتقالية)، أنا افتحت قوسين باش يمكن لكم في نفس الوقت تجاوبونا.

العينة واش هو ديال المجرم أو لا. أما في هاذ الشي لا علاقة له، احنا آش قربنا لشي دم، لقيتي الدم أو لا، أنا نتقول لك تعففات الدم، ربما ماشي هو اللي كاين، ربما ما خصكش تدير، ربما حاجة أخرى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على الجواب إلى كان شي تعقيب.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالو اللي في الحقيقة أنا كنتفهم ما جاش في لآخر ديالي أنه هاذ الشي المشكل كاين، حقيقة كاين، غير احنا اللي كنتقولو كنطلبو مجهود لأن في غياب المعطيات اللي هي صحيحة واللي نتقولو احنا نديرو مجهود لأن كنكونو احنا في المستوى ديال لآخر.

الموضوع اللي أشرت له، السيد الوزير، على (Luminol) لأن السؤال ماشي أنا اللي طرحو، طرحو الفريق ديالي، أنا اللي فهمتو عليه ما شرتش ليه لأن الإجابة ديالكم هي هاذيك، عليه ما طرحوتش.

إذن السؤال ديالنا هو التحسيس والمزيد من المجهودات، خصوصا أنه كاين ما يتدار في المستشفيات ديالنا في التنظيم ونديرو أيام تحسيسية للأطباء ولا المرضين باش تنفادوا هاذ المشكل لأن في الحقيقة ملي كتوقع بحال اللي قلت هاذ المشكل أنه السيد دخل على مرض وكصدق في مرض آخر خطير اللي دخل عليه، هذا غيوق تساول، هذا تيشجعنا باش نقومو بمجهود أكثر.

مرة أخرى أشكركم السيد الوزير وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أولا المجهود ولا بد خصو يكون وكنظن راه كاين، غير هي في هاذ الشي النتاج ديالو كنكون أنا قلت لك راه في أوروبا والعالم كله هي 7 حتى 20%.

اللي ابغيت تقول من 2004، كاين برنامج وزارتي:

- أولا، إجراء دراسة حول وضعية عدوى المستشفيات راه قلتها لك؛
- إعداد مشروع إستراتيجية وطنية لمكافحة عدوى المستشفيات، منها تدريب أعضاء اللجان المحلية لأن كل مستشفى بدورية وزارية ولا بد بز منكم خص تكون لجنة لمكافحة عدوى المستشفيات؛

- تكوين لجان محلية لمحاربة عدوى المستشفيات بها 55 مستشفى حتى

نهاية 2011، كاين 55 مستشفى من بين 141 مستشفى اللي موجودة في

جميع التعليات تعطات، ما خليناش هاد الشي، احنا كنا نعرفو بلي هاد الشي غادي يوقع، ما خصش المواطن أو المواطنة يفهموا أنه التعليات تعطات بأنه الاحتياج ما ابقاش، ولكن أنه جميع المواطنين يتقبلوا، إلى كان كل واحد كيلغي بلغاه، وكل واحد تيقول لو ذاك الشي اللي قال له راسو خص يتحمل المسؤولية ديالو، وهاذ الشي كاين في "RAMED" وكاين خارج من "RAMED"، يعني هاذ المسائل غير باش انكونو واضحين، فالتعليات كلها تعطات مع جميع المدراء الجهويين للمرة الخامسة والسادسة واحنا في الاجتماعات على هاد الشي).

فيما يخص، إذا سمحت لي، صحيح أن هناك إصابة المرضى بعدوى المستشفيات هي (Les infections nosocomiales)، أشنو هي بعدا (Les infections nosocomiales)؟ هي التعففات اللي كنتقيس المريض وهو امشى ينعس في السيطار، مثلا مريض دخل للمستشفى باش يفتح على المرارة، فتح على المرارة وهو فايق لاباس عليه، ومن بعد ملي فتح داروا له التنفس الاصطناعي في قاعة العمليات وذاك (le tuyau) اللي درنا ليه التنفس الاصطناعي، تكون واحد التعفن في الصدر وابقينا هو تشافي من المرارة، صدقنا في حاجة أخرى اللي هو ما كانش بحاجة بها، ما كانش كيتسناها، هادي هي (l'infection nosocomiale)، هو دخل على حاجة اصدق في حاجة أخرى ربما تمشي كاع تقتلوا.

فهاذ الموضوع بشكل في الحقيقة أحد الإكراهات التي تعانها أية منظومة صحية، في العالم هذا المشكل كاين، والتي تتطلب في مجملها إجراءات فعالة مادية ومعنوية.

فيما يخص الشطر الأول من سؤالكم المتعلق بالمعطيات، لا بد من التذكير بأن نسبة 0 كخطر للإصابة غير موجود إطلاقا في العالم، اللي تيدخل مستشفى أو شي (clinique) أو مصحة في العالم كله هاد الشي تيقع. الدراسات المنجزة في العديد من الدول الأوروبية الخطر كيمشي من 7% إلى 30% في العالم، 30% علاش؟ ملي تيتعلق الأمر بمصالح الإنعاش لأن فيها بزاف ديال التنفس الاصطناعي.

أما فيما يتعلق بالدراسات المشار إليها في سؤالكم ديال مستشفى ابن سينا اللي أقيمت 2010 فهو تيقول 9,7% وتيقول ذاك الرقم اللي أشرت له 23% في الإنعاش، في العالم 23/20 هي طالعة متفقين، وهاذ الرقم كانت الوزارة قدمت واحد العمل في 94 اللي كندوي عليه في 9,5.

للإشارة، في تونس فيها بين 7 و 13%، الجزائر 15%، احنا عندنا 9,5 أو 9,7 قل 10%.

أما الشطر الثاني اللي ما اشترتيش له دابا ولكن جاء في السؤال ديالكم هو (Luminol) المادة المستعملة في التحقيقات الجنائية، لأن أشنو هو الدور ديالو؟ واحد قتل شي واحد تيشوفوا واش كاين الدم ولو ما تيبانش تيديروا هاد المادة (Luminol) غنقولو كاين الدم، غادي انشوفو ذيك

أين وصل مشروع القانون الخاص بمؤسسة الأعمال الاجتماعية التي لها دور أساسي في مجالات السكن والتغطية الصحية والتقاعد التكميلي والاصطيفات وخدمات أخرى؟

وإذ نسجل إيجابيا الحوار الجاري حاليا مع النقابات الأكثر تمثيلية، إلا أننا نسجل كذلك سيره ببطء، مما يتطلب إعطاءه الجدوية المطلوبة والإسراع بمعالجة القضايا المطروحة، وهو ما سينعكس إيجابيا على أوضاع هذه الفئة، ويزيل أوضاع التوتر التي يعرفها هذا القطاع. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،
السيد المستشار المحترم،

بالفعل الحوار ما بين إدارة الجماعات المحلية والنقابات وهو يعني قديم، وهو من مدة وفيه اتفاقية وقعت سنة 2002 و2007 على واحد العدد ديال الحوار اللي انصب عليها الاشتغال، ويمكن لي نلخصها في 5 أو 6 نقط، منها:

- إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية؛

- مراجعة الوضعية النظامية لبعض الموظفين؛

- وضعية حاملي الشهادات؛

- الترقيات؛

- نظام التعويضات؛

- ثم النظام الأساسي.

ويمكن لي نقول أن باستثناء من هاذ الجدولة اللي كاينة في ذلك الاتفاقية، باستثناء نقطتين اللي باقين عالقين، وهي المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية والقانون الأساسي، وسأقول لماذا، الباقي فعلا أنجز بكامله أو يعني بجزء جد مهم، فتم مثلا:

- الرفع في التعويضات عن الأعمال الشاقة ب 20 إلى 30%؛

- التصفية ديال جميع الملفات المتعلقة بالترقية في الرتبة والدرجة سواء عن طريق الامتحان أو الأقدمية أو امتحانات الكفاءة؛

- إدماج جميع الموظفين الرسميين الحاملين للإجازة وعددهم ما يقرب من 4000 في السلم العاشر؛

- مراجعة الوضعية النظامية لبعض الموظفين اللي كانت عندهم حالات خاصة ما يمكنش لهم يزيدوا، مثلا كيشي من السلم الخامس ما يمكنش له

المغرب، قليلة وقليلة جدا، خصنا نمشيو في هاذ الاتجاه؛
- كين مشروع نظام اليقظة وتقييم أنشطة مكافحة عدوى المستشفيات؛
- تدريب ديال المدراء ديال المستشفيات اللي تدربوا منهم 73 مدير مستشفى، وكين واحد الدورية وزارية ديال سنة 2008 تحت المسؤولين على إنشاء وتفعيل اللجان المحلية - قلتها - لمكافحة عدوى المستشفيات.

مع الأسف الشديد لا توجد هناك طريقة معينة توقف عدوى المستشفيات إلا أن اللي معروف إلى يومنا هذا، اللي متفقين عليه جميع الناس، أن استخدام المعايير الوقائية اللازمة قد تخفض من 25 حتى 30% من هذه العدوى وأشنو هي هاذ الإجراءات؟ غير الغسل ديال اليدين، الإنسان كيقلب مريض، فرملية كنداوي مريض باش تدوز مريض آخر خصك تغسل غير يديك بالصابون، هي الطريقة الوحيدة والأكثر فعالية، يليها أخذ الاحتياطات اللازمة ثم عزل المرضى - كما قلت - المصابين من الحد من انتشار العدوى داخل المستشفى.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، والسؤال الآتي الأول حول وضعية شغيلة الجماعات المحلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

رغم الدور الهام الذي تقوم به شغيلة الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتكون من 153 ألف موظف، فإن الوضعية المادية والاجتماعية لهذه الفئة جد متدهورة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، وهو ما يتطلب من الحكومة إعطاءها الأهمية والمكانة التي تليق بالمهام الجسيمة التي تطلع بها.

لذا، السيد الوزير، نسئلكم عن ما هي الخطوات التي قامت بها وزارتم من أجل تلبية نقط الملف المطلي لهذه الفئة؟ إخراج النظام الأساسي للعاملين بالجماعات الترابية؟ ما تم القيام به من أجل احترام الحريات النقابية التي تتعرض باستمرار للمضايقات في العديد من الجماعات والعلالات؟ ما تم القيام به من أجل إرجاع الموقوفين والمطرودين؟ إدماج المجازين في السلم العاشر والبالغ عددهم 1500 موظف، تسوية وضعية التقنيين، ترسيم المؤقتين البالغ عددهم 7500، على غرار ما تم القيام به في الوظيفة العمومية سنة 2010؟

المشروعة لشغيلة هذا القطاع، وثانيا إذا كنتم تطالبون هاته الشغيلة بالمرودية فكيف يعقل أن حاملا لدبلوم الدراسات العليا وهناك من لديه شهادة الدكتوراة يحرق عقود الازدياد في الجماعات وبأجر لا يتجاوز 3 آلاف درهم و 2500 درهم ونحن نطالبه بالمرودية؟

سؤال آخر أريد أن أطرحه، كان هناك حديث عن مسألة المغادرة الطوعية بالجماعات المحلية، علما أنه كان يقال بأن هناك فائض من الموظفين وتقرر أن تكون هناك عملية المغادرة الطوعية ولم يتم تفعيل هاته المسألة. لذلك، فنحن نقترح، السيد الوزير، أن يتم تنظيم في إطار مقاربة تشاركية ليوم دراسي أو يوم وطني لمناقشة كل هذه القضايا المتعلقة خاصة بتدبير مسألة الموارد البشرية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الباطنة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم. أتفهم فعلا أن دور النقابة وهو فعلا الدفاع عن الأجير والأجير عنده متطلبات يومية، يمكن أن تتغير من فئة إلى فئة، أنا براسي راه دزت من تمالك، وهذا هو مآل النقابة والأجير.

لكن، لما قلت أشنو هو اللي كان تم عليه الاتفاق في 2002 و 2007، ما تنحيدشاي النقط الأخرى وكنعرفو في الإطار ديال الحوار اللي استأنف مؤخرا أن هناك ملفات أخرى ندرسها، منها الترسيم ديال المؤقتين اللي يعني فيه واحد العدد كبير وغادي بيديا، اللي كايين هاذ الأمور ديال هاذ الفئات اللي تنهضو عليها ديال المغادرة الطوعية.

فعلا هناك فائض، راه خصنا انكونو واضحين، يمكن ربما التوزيع غير اللائق، ولكن كنعرفو أن التوزيع في هاذ الأمور ما كيجديش، ما يمكنشاي اللي غتيز واحد الباكية من هنا وتحطها في واحد حجة أخرى لأن كي طرح إشكاليات.

هاذو كلهم أمور اللي غادي نندارسوها مع النقابات اللي الحوار استأنف معها وغادي نطرحو جميع القضايا التي تهم الشغيلة ديال الجماعات المحلية لأن كيمننا أن هذه الشغيلة فعلا تزول عليها تلك الصورة اللي أعطيت مؤخرا أن الجماعات المحلية لا تشتغل وتعرقل مصالح المواطن ونريد أن لا تبقى هذه الصورة لصيقة بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الإضرابات المتكررة لموظفي الجماعات المحلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

يتعدى السلم السابع، فيهم الرسامين وبعض التقنيين اللي الآن يمكن لهم يميشو حتى للسلم التاسع.

- وكذلك يعني ما يتعلق ببعض المطالب الأخرى.

تبقى بالطبع أن هناك مطلب ديال الإدماج في السلم العاشر ديال حاملي الإجازة غير الرسميين، وهذا بطبيعة الحال في الجماعات المحلية تتبع ما تقوم به الوظيفة العمومية على الصعيد ديال الوظيفة العمومية، وهنا مازال النقاش داءر.

فيما يتعلق بالنظام الأساسي، النقاش راه ابدى وبحال اللي قال السيد المستشار واضح السؤال أن هناك حوار ما بين الإدارة والنقابات وتظهر لي بأن راه تم الاتفاق على استئناف هاذ الملف في شهر شتنبر المقبل.

بالنسبة للمؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، المشروع ديال القانون جاهز ربما تنتوخو أنه يعرض على البرلمان في الدورة المقبلة، ولكن الآن ربما غادي نستافدوا من هاذ التأخير، غادي يكون إيجابي، لأن غادي نستافدوا بواحد الإجراءات غادي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بالامتيازات كلها ديال المؤسسات ديال الأعمال الاجتماعية بصفة عامة، وثم بطبيعة الحال الدخول فيما يتعلق بكل قطاع قطاع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالفعل ذكرتم بعض الاتفاقات، خاصة اتفاق فاتح يوليوز 2002 والاتفاق الآخر، لكن إشكلنا الكبير بهذا البلد هو عدم الوفاء بالالتزامات وخاصة بالتعاقدات الاجتماعية، ونحن نمثل الأجراء إذن فلا يمكن أن نتحدث إلا عن التعاقدات الاجتماعية.

طبعاً لازال هناك الإشكال الذي ذكرتم به والمتعلق أساساً بمؤسسة الأعمال الاجتماعية ونحن نتساءل لماذا لم يتم تفعيل هاته المسألة على غرار ما وقع بالعديد من القطاعات، التعليم، الصحة، العدل، إلى غير ذلك؟

النظام الأساسي أصبح متجاوزاً ومتقادماً ويتطلب التحيين، لذلك لا بد لأنه عندما يتم التآطل في مثل هذه القضايا التي حسمت عبر توقيع الاتفاق، فمن الأكد أن هذه المسائل تخلق داخل القطاع احتقاناً اجتماعياً وتشنجات، تؤدي إلى العديد من الإضرابات، هاته الإضرابات التي طبعاً لها أكثر من مبرر.

لذلك، السيد الوزير، فنحن نطالبكم بالإسراع بالتجاوب مع المطالب

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

بطبيعة الحال هذه القضية ديال الجماعات المحلية، قبل أن أدخل للإضراب سبق لإخواني في الفيدرالية الديمقراطية للشغل أن تحدثوا وأنا سأحدث في نفس الموضوع، لماذا سأحدث في نفس الموضوع؟ وكان يمكن يكون سؤال واحد وسيجيئنا السيد وزير الداخلية أنا وإخواني ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل لأننا فعلا عقدنا لقاء مع السيد وزير الداخلية صحبة إخواننا في جميع المراكز النقابية، ووجدنا إرادة قوية، ليست بمجاملة، في السيد وزير الداخلية اللي هو وزير سياسي.

بطبيعة الحال أحلنا على السادة مدير المالية الجماعية والمدير العام للجماعات المحلية واستأنف الحوار، استأنف الحوار على أساس الاتفاق ديال 2002 اللي كنت حاضرا فيه ومن الموقعين عليه مع السي إدريس جطو 2002، وأعيد الاتفاق مرة ثانية سنة 2007، مع الأسف راه جل المطالب أو جل بنود الاتفاق لم تنفذ إلى يومنا هذا، واحنا في 2012، بعد 10 سنوات.

وإذا كانت الإضرابات في ذلك الوقت وفي هذه السنوات الأخيرة، رغم الاتحاد العام لن يقوم بأي إضراب والمساهمة فيه ولكن قام بفتح حوار وحوار صحبة إخوانه في الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

اليوم تفهمت وزارة الداخلية، وتفهمت المالية الجماعية واحنا في دراسة في الأسبوع الفارط ووصلنا إلى اتفاق وهذا اللي خصو يعرفوا الجميع، وصلنا إلى اتفاق فيما يتعلق بجل النقط، بما فيها النظام الأساسي للوظيفة الترابية ومؤسسة الأعمال الاجتماعية ومنظومة التكوين المستمر وهيكل الإدارة الجماعية وملف حاملي الشهادات الجامعية والدبلومات التقنية، بالإضافة إلى وضعية مسيري الأوراش والرسامين وحاملي شهادة تقني قبل 1986، والإخلالات المصاحبة لإجراءات امتحانات الكفاءة المهنية.

لنا، نسألكم السيد الوزير: أين وصل واحنا نتساءل واحنا في إطار حوار تتقولوا واش ستكون في المستقبل القريب الاتفاق ديال 2002 و2007 في سنة 2012؟ هاذ ابغينا تكون سنة افراج في عهد هذه الحكومة المنتهية من صناديق الاقتراع، والوزير المشرف على حالتنا، اللي وصي علينا اللي هو وزير سياسي، نتمنى في عهده أن تحل مشاكلنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على

السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار المحترم،

أرحبني لأن ملي شفت السؤال ما تجمعش مع السؤال الآخر، قلت ياك ما وقعت شي حاجة ما بين النقابات في هاذ اليومين هاذي؟ الحمد لله لم يقع أي شيء، فبالفعل الجواب اللي يمكن لي نعطيه هو الجواب اللي اعطيت، لا على النقط اللي طرحتها، ولكن ابغيت كذلك نمشي في الاتجاه اللي امشي فيه السيد المستشار أن بالفعل كذلك الإدارة لمست في الاجتماع الأخير مع مجموعة من النقابات الممثلة في القطاع أن هناك رغبة مشتركة، ربما كانت شي قنطرة خاصة من هاذ الجهة لهاذ الجهة باش تقطعوها باش يتواصلوا الناس، أن ما كيناشاي شي إرادة لأن المصلحة كلها نفس المصلحة وهي حل المشاكل ديال الجماعات المحلية وهو الحفاظ على المصالح المشروعة بطبيعة الحال ديال الموظفين ديال الجماعات المحلية، وكذلك ما بنقاشاي حيسين ولا لصيقين لا ديال 2002 ولا ديال 2007 ولكن نكونو في واحد الإطار ديال الدينامية، تنشوفو أشنو هما التطورات اللي تقع، خصوصا أن الدستور الجديد جاب واحد العدد ديال الإيجابيات وديال التطورات، اعطى واحد العدد ديال الاختصاصات اللي غادي يكرسها القانون التنظيمي لرؤساء الجماعات، لا في التدبير ديال الموظفين ولا في شؤون أخرى.

فإذن تيخص نحن وممثلي المأجورين أننا انكونو تنسايرو هاذ التطورات، وهذا اللي الرغبة الأكيدة اللي عند الإدارة واللي غادي تحرس عليها حتى ما ييقاش تهضرو على الاتفاق ديال 2012 و2007 والنقط اللي فيه، بل نهضرو ربما على الانطلاقة ديال 2012 إن شاء الله إلى الأمام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على

الجواب.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

نشكر السيد الوزير على توضيحه وعلى المشي معنا في هذا الموضوع، واللي تنتمنا وعاود تناكودها بأنه تنتمناو باش تكون هاد اللي احنا مقبلين مع السيد الوزير والسيد مدير المالية الجماعية والسيد مدير الجماعات المحلية في هاذ الأسبوع راه احنا متفقين باش نوقعو اتفاق احنا والإخوان ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل مع السيد وزير الداخلية.

كما أؤكد راه احنا السيد الوزير واللي في الرد ديالو تتخالجي واحد القضية اللي هي أكثر من المطالب، هي الحريات النقابية، وحرية العامل

وجدنا فهي جد بسيطة، ولكن هناك تقاعس ديال الحكومة بكل صراحة وسوف نحكي هذا التقاعس أين يتجلى.

أولا وقبل كل شيء عوض الحكومة أن تجلس إلى طاولة المفاوضات مع هذه الساكنة والشركة، التجأت إلى العنف وتهديد الساكنة، خصوصا كان هناك لقاء مع رئيس الجماعة ديال العوامة، وكان هناك لقاء مع الساكنة وكذلك مع الشركة المعنية، فوجدنا بأن في الحقيقة ليس هناك مشكل ولكن يجب على الحكومة أن تعرف ما هو سبب هذا المشكل؟ لأن هناك بعض الانتهازين وأيادي خفية التي لوحظت في هذا الملف، خصوصا بأن لقد قامت باجتماعات كثيرة مع عامل الإقليم ولكن هناك تم بعد ذلك انقلاب عن هذه الاتفاقيات.

إذن احنا كنعقولو بأن عوض الأهمزة الأمنية غادي تحقق وغادي تعرف هاد الناس اللي كيستغلوا هاد الظرف فيما يخص العبث بالأمن ديال الساكنة وديال الدولة، والحكومة بأن مجبرة باش غادي تحافظ على التوازن لا ديال الساكنة (المواطن المغربي) ولا على المستثمر، فتهرب إلى الوراثة وتستخدم العصي اللي كيحي لها في الحقيقة بأن هذا هو الحل الأبسط والأنفع اللي كنعشوفو في رأي الحكومة، خصوصا بأن هناك بعض المتطلبات واللي وجدنا واحد التجاوب كبير لا من طرف الساكنة ولا من طرف هاد الشركة هادي، خصوصا هناك دعم كبير.

وملي تنقولو بلي هناك تقاعس الحكومة بأن كل واحد مسؤول على الإقليم وكيسيرو بالمزاج ديالو، هناك وجدنا بأن في السنة الماضية هاد الشركة هادي طلبوا منها هاد السكان ديال هاد الدواوير باش غادي يوفروا لهم النقل، فهاد الشركة قامت بواحد المبادرة جد طيبة يحمد لها، بكل صراحة، مع منظمة إسبانية في مدريد وأعطيت لها الموافقة بأن هي ستقول هاد النقل المدرسي، إلى حد الآن بأن العامل ديال الإقليم السابق لم يجب عن هذا الطلب.

إذن هناك عدة مشاكل اللي وجدناها في هاد المشاكل، خصوصا بأن الشركة تتقول لك فيما يخص التشغيل تتقول لك بأن هي غتقدر تزيد في إطار الحدود ديالها اللي تقدر غادي يكفيها، وتقول لك بأن هي العمال اللي كيخدموا في هاد الشركة غالبا ما تكونوا من هذه الدواوير وأعطتنا بالإحصاءات وقالت بأن عندي 4 عمال من مدينة العرائش.

إذن طلبوا منها واحد المسافة اللي غادي تبعد بين هاد الزراعة.. عفوا هناك بعض الحشرات اللي كيضروا هاد الساكنة، واللي التزمت بأن غادي تقوم بالواجب ديالها فيما يخص الأدوية ولكن تكون الجراة ديال الحكومة باش غادي تجلس على طاولة المفاوضات وتحل المشاكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بالجماعات المحلية، بمعنى أنه ليس لنا حق المواطنة في بلدنا، ليس لنا حق الترشيح في مدنا، وهذا حقنا دستوري وتتمنعو منه في الترشيحات حينما تتجي الترشيحات في الجماعات المحلية أو في الجهات أو غير ذلك.

ولهذا، ابغينا من السيد وزير الداخلية باش يعطيني شي توضيح في هاد الموضوع لأنه عنده أهمية بمكان وتيقولوا لنا احنا هاد 154 ألف موظفين في 1500 جماعة، تيقولوا لنا إخواني حقنا ما تنقبطوهشاي وجيبوا لنا حقنا، واعطيونا غير حقنا الدستوري اللي عندنا كسائر المواطنين، حقنا في الترشيح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

ما كنت سأعقب لو لم يكن طرح المسألة الأخرى، والتعقيب ساهل، خطوة خطوة خليوننا نردو هادي ونتذكر في الأخرى، نشوفو واش يمكن لها تكون أو ما يمكنش لها تكون؟ أشنو هما المعوقات؟ أشنو هما المسبات؟ راه كايين مسبات واش باقي كايينة أو ما كايينشاي؟ ولكن نمشيو شوية بشوية أما احنا مفتوحين باش يمكن نخطو جميع الملفات على الطاولة ونناقشها اللي هي ممكنة ما يمكن تلقوا في وزارة الداخلية إلا المساعد والمساند، اللي ما هي شي ممكنة غادي نظرحوها أمامكم ونفسروها جميعا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نواصل مع السيد وزير الداخلية بالأسئلة المتعلقة بالأحداث التي عرفها إقليم العرائش والتي يجمعها وحدة الموضوع. السؤال الآتي الأول في الموضوع يتعلق بالأحداث التي عرفها إقليم العرائش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

على إثر الأحداث التي عرفها إقليم العرائش مؤخرا، والمواجهات العنيفة التي كانت بين عناصر من الأمن وهذه الساكنة، والتي خلفت عددا كبيرا من الجرحى من الطرفين بكل صراحة، فلقد قمنا في فريق الأصالة والمعاصرة بزيارة ميدانية للوقوف على هذه المشاكل، وبكل صراحة المشاكل اللي

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
شهدت منطقة العرائش في المدة الأخيرة أحداثا مؤلمة بسبب احتجاج سكان دوار الشليحات على شركة إسبانية، ووجود نزاع بين الشركة والسكان، وهي أحداث اتسمت بطابع الخطورة، حيث تم استعمال طائرة الهيلكوبتر لتطويق الاحتجاجات وتداعياته، وخلفت ضحايا من جرحى ومعتقلين، علاوة على إتلاف الممتلكات.

وتطرح هذه الأحداث مرة أخرى معادلة الحفاظ على الأمن العام وفي نفس الوقت احترام حق المواطنين في الاحتجاج والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن مطالبهم، فهل يمكن أن يتم ذلك بالمقاربة الأمنية المحضة أم بالحوار وإيجاد حلول للمشاكل والنزاعات المطروحة دون اللجوء إلى الاستعمال المفرط للقوة كما حدث في العرائش؟

ونسألكم، السيد الوزير، حول طبيعة النزاع، وهل قامت السلطات العمومية بمحاولة إيجاد حل للمشكل قبل استفحاله؟ وما هي المبادرات التي تم اتخاذها قبل استعمال القوة؟

كما نسألكم، السيد الوزير، عن الآفاق الممكنة لحل المشاكل المطروحة بما يضمن حقوق المواطنين وكل الأطراف المعنية بهذا النزاع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه الأحداث الأخيرة التي عرفتها مدينة العرائش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين،

الأخوات المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

بدوري وباسم الفريق الاستقلالي أوجه نفس السؤال حول الأحداث المؤلمة التي عرفتها منطقة العرائش والدواوير المتاخمة لمزرعة الأرز، التي كانت الشركة الإسبانية تود القيام بمشاريع زراعة هذه المادة.

فقد أثار انتباه الجميع وكل متتبع عبر وسائل الإعلام، خاصة الصحافة المكتوبة منها، أنها هولت الأمر وأرجعت بنا إلى زمن ابتعدنا عنه كثيرا بفضل السياسات الرشيدة التي يهجمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل التوجهات العامة التي هب الشعب المغربي قاطبة للتصويت على الدستور، دستور يضمن الشفافية، يضمن الحريات، يضمن احترام القانون وتطبيق القانون ليس إلا. فما عرفه الإقليم لا يمت بصلة بما نطمح إليه كمغاربة.

سؤالنا، في الفريق الاستقلالي، عن ماذا حدث بالضبط؟ ونود أن

السؤال الثاني موضوعه أحداث منطقة الشليحات بإقليم العرائش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كلنا نلاحظ في هذه السنين القليلة الأخيرة تنامي ظاهرة الاحتجاجات، منها ما يدبر بهرولة ومنها ما يستدعي المواجهة، مثال على ذلك ما شهدته مدينة العرائش يوم الخميس 14 ماي وبالخصوص دوار الشليحات بضواحي المدينة، التي عرفت واحد المواجهات عنيفة بين قوات الأمن والقوات المساعدة وسكان هذه المنطقة لما تدخلت قوات الأمن لتفريق المحتجين في مسيرة نظمها على إثر استرجاع الأراضي التي كتكتريتها الشركة الإسبانية لزراعة الأرز والحيلولة دون حرثها، وهذا، السيد الوزير، كما تعلمون خلف واحد العدد كبير من الجرحى والمصابين في كلتا الطرفين، لا بخصوص السكان ولا قوات الأمن، وكذلك ترتب عنه متابعات قضائية وأمنية.

نود منكم، السيد الوزير، تنويرا للمجلس الموقر وللرأي العام الوطني، نود توضيحات حول حقيقة هذه الأحداث وخلفياتها، وكذا الحلول المقترحة لتسوية هذا الوضع وإرجاع الأمور إلى نصابها وإعطاء لكل ذي حق حقه، وستكون هذه عبرة لعدد كبير من سكان ضواحي المدن.

وهذه الظاهرة، السيد الوزير، لم نلاحظها فقط في مدينة العرائش ولكن لاحظناها في عدة مدن، وشهدتها مدينة القنيطرة وبالضبط منطقة أولاد بورحمة، التي منطقة (free zone) وهاذيك منطقة حرة التي دشنها سيدنا وأعطى واحد الدفعة كبيرة لهاذيك المنطقة للاستثمار، وكانت فيها كذلك احتجاجات كبيرة من طرف السكان ومقاومة لهذا الاستثمار، لولا تدخل السيد الوالي المحترم وقوات الأمن والقوات المساعدة لتفريق هؤلاء المحتجين، ونهجت هذه المنطقة طريق الاستثمار، والتي كنتلبدو منكم، السيد الوزير، إعطاء أهمية كبرى لكل الأراضي السلالية التي أصبحت اليوم هي المنتفس...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه الحفاظ على الأمن مع احترام حق الاحتجاج، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السكان؟

باختصار، السيد الوزير المحترم، نريد معرفة الحقائق، نريد أن يعرف من خلالكم الرأي العام الوطني كل الحقائق، خاصة أن مثل هذه الأحداث تتكرر في عدة مناطق، كالقنيطرة وخنيفرة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بأحداث العرائش في حدود 15 دقيقة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
بداية ابغيت نشكر واضعي هذه الأسئلة لأن بالفعل وقعت أحداث مؤلمة، أحداث لا يرضاها أحد في العرائش، ولا بد أن الرأي العام يخص من خلالكم أنه تعطاه التوضيحات.

إلى السمتوا لي ربما قبل الحديث عن الأحداث، لا بد من تحديد السياق ديال هاذ العملية لأن تقال عليها الكثير، غير حتى اهنايا دابا بأن استعمال المروحيات، لأن ابغينا نحميو السبليون، كين اللي قال بأن السفارة هي ضغطت علينا، إلى غير ذلك... كيخصنا نعطيو الوقائع كما هي.
أولا، هاذ الشركة الأجنبية اللي كتدير الروز في هاذ المنطقة، هاذ الأراضي أكرتهم من 1998، يعني هادي 14 عام وهاذ الأراضي مكرية وهي أراضي ديال (Domaines) ديال الملك الخاص ديال الدولة.

قضية الروز ماشي شي حاجة جبنها جديد، المغرب راه كان معروف بالروز وكان كيصدر الروز واحد الوقت قبل ما يوقعوا المشاكل ديال الأثمنة الدولية لما كانت مصر كترسل لنا الروز ب 3 دراهم لما كنتجوها احنا ب 7 دراهم، في الغرب كنا وصلنا حتى 42 ألف طن ديال الروز في السنة. إذن هادي يعني صيرورة طبيعية أن الرز في هذه المنطقة موجود.

هاذ الشركة من 1998 وهي لأن في العقدة اللي عندها واحد 1600 أو 1800 هكتار للروز، عندها الحبوب وعندها يعني المواد الأخرى، ما عمر كان حتى شي مشكل، ما تطرحش مشكل.

هاذ الشركة أولا شركة كبيرة، موجودة الآن في 25 دولة، في إفريقيا، في أمريكا، في أوروبا، وفي هاذ السنوات الأخيرة كنتنتج تقريبا في المغرب ما يقرب من 18 ألف حتى 20 ألف طن ديال الروز أي ما يمثل تقريبا 65% ديال الاستهلاك الوطني، ودارت استراتيجياتها وهذا طبيعي أن أكرات خصها تستثمر وتشغل واحد العدد ديال الناس، عندها الوحدة ديال المعالجة في العوامة، كتشغل فيها 132 ديال الناس، وكتشغل تقريبا واحد 700 ديال الناس في العملية كلها ولم يقع أي مشكل.

الي وقع وهو أن ابدات في أبريل ديال هاذ السنة، لما تبيدا الموسم

نستمع إلى سيادتكم، السيد الوزير، وأنتم أول مطلع على ما جرى بالضبط، فهل الخطأ خطأ تواصل ما بين السلطات الإقليمية والمواطنين؟ أم الخطأ راجع إلى الشركة التي حاولت أن تسطو بطريقة لا قانونية على ممتلكات الجماعات؟

فبدوري وباسم الفريق الاستقلالي، أقول إنه قد حان الوقت بأن تلعب السلطة الإقليمية دورها في الحكامة والتواصل، وأملنا كبير كغاربة يتقبن على مسؤول إقليمي يجب أن يباشر أمره بالحضور الميداني والمراقبة الميدانية ومحاولة جمع الشتات وتقريب المفهوم والتواصل، لسنا في حاجة إلى مسؤول إقليمي عامل يبقى قابعا في مكتبه، فالوقت الآن وقت العمل، وقت الميدان، وقت التقرب إلى المواطن.

فإذا كان راعي البلاد جلالة الملك يقترب من الصغير ومن الكبير ولم يترك منطقة حتى النائبة منها إلا وزارها واقترب من ساكنتها، فما بال مسؤول إقليمي ألا يبحث ويستنبط المشكل قبل وقوعه، ونحن نبتعد كل البعد عن استعمال السلطة واستعمال القمع في مواجهة المواطن، كان بالأحرى التواصل معه والتجاوب معه ومع...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
السؤال الخامس موضوعه الأحداث الأخيرة التي عرفها إقليم العرائش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين،
السيد الوزير،

في نفس الإطار وفي نفس الموضوع، عرف دوار الشليحات بإقليم العرائش أحداثا خطيرة واحتجاجات أدت إلى التصادم بين قوات الأمن والمحتجين. وقد تناقلت وسائل الإعلام وتحدثت بعض التصريحات للحقوقيين بأن التدخلات الأمنية تجاوزت الحدود المقبولة، حيث سجلت حالات تعنيف وإصابات في صفوف المحتجين الذين ينتمون إلى دواوير قروية، وتحدثت بعض المصادر عن مدهامات وحصار وتطويق وإصابات وجرحى.

وبالنظر إلى حجم المواجهات حسب ما يتداول وما أثارته من مواقف متباينة، نسألكم، السيد الوزير المحترم، ما هي أسباب هذه الأحداث؟ هل يتعلق الأمر بحركة اجتماعية احتجاجية؟ أم هل مجرد خلافات بين شركة خاصة وسكان المنطقة؟ وهل كان فعلا إفراط في استعمال العنف من طرف القوات العمومية؟ وهل يتعلق الأمر بالفعل بنهب أراضي المواطنين أم أنه شغب وعرقلة للاستثمار الأجنبي من طرف بعض

ما فيباشاي، يعني كين الطرقات ماين الحقول، أولا فيها الماء، امشاو واقفين غير باش ما يكونش الاصطدام بين الجرافات اللي كيجرثوا وما بين الساكنة، وكين صور، هذه هي المهمة ديال المروحية، ماشي امشات تضرب شي أحد ولا هذا، وهي تاخذ الصور، كين صور.

هاذ الناس واقفين، الدواور لا الدواور اللي كينين تما ولا الدواور المجاورة ولا ما هو أخطر من هذا أناس من طنجة، أناس من جهات أخرى التي لا علاقة لها لا مع الدواور ولا مع المطالب كانت موجودة وحاضرة وكان سلاح أبيض وكين مقالع وكين الحجر، هاذ الناس واقفين، كيجرثوا الناس، ابدأ عليهم الحجر، كين 272 واحد من القوات العمومية اللي جرحت، اللي اتصابت، منها 17 في حالة محرجة.

اعلاش هاذ الشيء هذا؟ لأن هاذ الحائط اللي حاولنا نديروه بالناس، واحد احدى واحد باش مايكونش لا ضرب ولا حتى شي حاجة. لما تيكون واحد قدامك على 4 ديال المتر على 8 ديال المتر أنت واقف داير الحيط، هو خدام كيشير عليك بالحجر، بالمقلاع، يعني أشنو هو اللي غادي يمكن؟

رغم ذلك نهار 14 لم يقع أي شيء، بالعكس القوات ديال الأمن باش ما يوقع حتى شي اصطدام توخرت ورجعت، هزت الجرحى ديالها ورجعت ما تحركش. نهار 15 نفس العملية، نفس السيناريو، فاضطرت باش تفرق هاذ الناس هاذو أنها تستعمل فعلا ذوك القنابل المسيلة للدموع، واحات الناس اللي كيجرثوا. ونفس العملية غادي اتجي الوجبة اللي غادي تشوف فيها الصور، واللي مؤلم واللي خطير واللي تيندى له الجبين، ماشي أن القوة كانت كتضرب، لا بالعكس وهو كيف يتم الهجوم على قوة مسالمة واقفة حيط أنها غير باش ما يوقعش الاصطدام بين من يشتغل ومن يحاصر هذا الاشتغال، هاذي الأولى.

انهار 17 أو 16 في الشهر، وكين معروفين الناس اللي كانوا محرضين واللي كانوا كيدفعوا لهاذ الشيء هذا، انهار 16 في الشهر انتقلت، لما شافوا الحزام الوقائي ما يمكنش لهم يخرجوا منه، امشاو للطريق العمومية، الطريق الوطنية اللي كتربط ما بين سوق الأربعاء والعرائش، ماشي (l'autoroute)، الطريق الوطنية الأولى وحاولوا يقطعوها في الدوار ديال ازوارة وقطعوها، ماشي حاولوا، قطعوها.

بالفعل تدخلت كذلك قوات الأمن باش يمكن لها تفتح الطريق، واستعملت الأنوب ديال الماء كما يستعمل في جميع التفريق ديال جميع المظاهرات في الدول ديال العالم كله. تحول اتجاه هاذ الناس امشاو للعوامرة، ابغوا يمشيو إلى (l'autoroute)، بالفعل تصدت لهم القوة، منعتم، ووقع واحد العدد ديال الاعتقالات، تقريبا 32 أو 34 في الجميع، منها 20 رهن الاعتقال في طنجة و9 في القصر الكبير، غادي يتقدموا للمحاكمة.

الخلاصة ديال هاذ الشيء هذا كله أشنو هو؟
أولا، لم يكن هناك استعمال مفرط للقوة، الاستعمال المفرط، أرجوكم

ديال الحرث ديال الروز، ابدأو الاحتجاجات، منعوا الساكنة اللي اقرب من هاذ المنطقة منعوا هاذ الشركة من الحرث، قالوا لها ما تحريشاي لعدة أسباب، السبب المطروح الأول راه كين الناموس، يعني الروز كجيب الناموس، والسبب الثاني وهو خص نشغلو كلهم أبناء الدواوير العشرة المجاورة، السبب الثالث ديروا لنا استثمارات، إلى غير ذلك. أشياء من هذا القبيل على أي حال حاولوا يمنعوها، اتجهت للسلطات، اتجهت للقضاء، طلبت أنها تحمي ويتحمي الاستثمار ديالها.

وفعلا المسألة طرحت، ماشي طرحت على الحكومة أنها تتدخل أو تحمي، رغم أن الدور ديال الدولة كذلك هو حماية الاستثمار وليس المستثمر الفلاني، الاستثمار بصفة عامة، ولكن طرحت المشاكل حتى في اللجنة الثنائية ديال ما بين المغرب وإسبانيا، طرحت في جهات أخرى، ما عندنا غرض، هذا سيضر فعلا بالمغرب إذا ما اخذناشاي الإجراءات، ماشي الإجراءات باش نواجهو هاذي ولكن الإجراءات باش نحميو الاستثمار، نتعاود أوكدوها.

من 9 أبريل إلى يومنا هذا، وقعت 10 ديال الاجتماعات بالضبط، مع العامل، مع الممثلين ديال الساكنة، مع الممثلين ديال الدواوير، مع المنتخبين، بحضور بعض البرلمانيين، 10 نهار 9 أبريل، يمكن لي نعطيك اللائحة، وصلوا لواحد الاتفاق نهار 31 ماي اللي تيقول ما كين مشكل، غادي نخليو 150 هكتار المجاورة لهذه الدواوير، 15 متر، على أي حال 150 كين 10 كيلومتر وكين 10 الأمتار، يعني وصلنا لـ 150 هكتار اللي غتكون واحد السمطة وقائية ما غاديش تحرث بالروز، 3 القطع فيهم 45 هكتار غادي تحرثهم هذه الشركة ككلاً باش يمكن لهم يستعملوهم الناس للبهائم ديالهم. ثم كان التزام كذلك ديال المصاحبة من طرف السلطات العمومية أن نبثو على بعض الأنشطة المدرة للدخل باش نحاولو نخففو من هاذ الشيء هذا وكين ذاك الشيء اللي قالوه السادة المتدخلين ديال النقل المدرسي، إلى غير ذلك.

طيب، لما وصل هاذ الاتفاق نهار 31، استمرت الاجتماعات إلى يوم 6 يونيو، على أساس أن هاذ الشركة نهار 12 يونيو غادي تيجي تبدا الحرث ديالها، فوقع عدم القبول بالاتفاق، قالوا هاذوك الناس الممثلين، وهاذي معروفة بأن في الدواوير الشباب وواحد العدد ديال الناس وكين ناس آخرين ربما اللي قالوا هاذ الشيء هذا ماشي هو هاذ، ابدأو لا خصنا ماشي 150 هكتار، خصنا 300 هكتار، لا ماخصشاي يتدار هاذ الشيء خص تدار هاذي، على أي حال وصلنا لواحد الحالة أن هذه الشركة إلى ما حرثشاي قبل 15 يونيو، معنى أن هاذ العام ما غاديش تدير الروز.

السلطات العمومية أشنو هو دورها في هاذ العملية هاذي؟ وهي تطبيق القرارات الإدارية والقضائية وهي حياية فعلا الوقاية باش ما يكونش الاصطدام، امشات الفرق الأمنية نهار 14 يونيو، امشاو باش يكون واحد الحزام وقائي وكتعرفوا ذيك المنطقة اللي كيجرث فيها الروز، أولا الطرقات

الشي تعملوه مع أي مستثمر، ليس هناك نية لاستعمال القوة بدون مبرر ولم تستعمل وصراحة كلّم راكم ككتشوفوا التلفزيون، بالله عليكم في دول أخرى اللي ككتشوفوها غادي يكون هناك تم تيضريك بالحجر وانت واقف هنا واش ما ككتشوفوهمشاي كيمشيو ويشدوه ويجـروه لـ (la fourgonnette)، هذا ما وقعش نهائيا، وعندنا الصور وعندنا الأمور ديال هاذ الشي.

فهذا، أعتقد أن تيصننا كل واحد نعطيوه حقه، لا من مصالح الأمن ولا من مواطن ويجب أن نختكم جميعا إلى القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيبات، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد العربي المهرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، في الحقيقة ليس من رأى كمن سمع.

السيد الوزير، قمنا بمعاينة للحالة عن قرب، وجدنا هناك يوم الخميس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللي تقدم بواحد المبادرة جد طيبة اللي قدم الإسعافات الأولية للمصابين في عين المكان واحنا أنجزنا تقرير ككفريق الأصالة والمعاصرة وزرنا المداشر اللي وقع فيهم المشكل واستمعنا كذلك، السيد الوزير، للمواطنين واستمعنا للمتخين، واستمعنا كذلك للشركة الإسبانية، لصاحب الشركة، يعني وتبين لنا بأن هناك حجة ما عندها مصلحة في تأجيل الأوضاع في الإقليم ديال العرائش.

وفي التقرير ديالنا، قلنا لكم، السيد الوزير، بأن المواطنين المطالب ديالهم، اقترحنا المطالب اللي تقدموا بها المواطنين اقترحناها على الشركة المعنية، والشركة المعنية تجاوزت معنا 99%، قالت المطالب ديال المواطنين هي مستعدة باش تتجاوب مع المواطنين.

وهاد الشي اللي قلتي السيد الوزير اللي جاء في الرد ديالكم على الأسئلة، فعلا يعني المساحة اللي طلبوا الساكنة باش تكون بعيدة على الدوار تجاوزت معهم الشركة، المشكل ديال الناموس تجاوزوا معهم، ولكن المشكل نؤكد مرة أخرى كين هناك أيادي خفية، لأن الكل قابل باش يحل المشكل، لدرجة أن المواطنين دابا يقول لك بأن الأرض حرثت، السلطات تدخلت، احنا وقع فينا اللي وقع، ولكن احنا مستعدين نعالج المشكل، الشركة تتقول مستعدة تعالج المشكل، ولكن يوم السبت والأحد والبارح وقعت اعتقالات.

تصور السيد رئيس الدائرة، السيد الوزير، تمشي لعند المواطنين يقول لهم اشكون هادوك اللي جاو، وعلاش اهضرتو معهم واعلاش قلتو لهم، راه حتى اللجنة الطبية تيسولها، مع العلم أن المبادرة ديال السيد

خصنا نكونوا واضحين ونعرفو أشنو ابغينا، غير إما فعلا ابغينا أن هاذ البلاد تكون بلاد ديال القانون، هاذ الناس حتى هاذ الناس اللي كيحتجوا إلى يقولوا هاذ الأرض اللي هاذي سنين وهي ديال (dommains) وأكرايتها (dommains) وهاذي 14 عام ككتشغل، اليوم أصبحت ولات أرض أخرى يا ودي راه ككين القضاء، نمشيو للقضاء، ابغينا نفسخو هاذ العقدة نطلبو من الدولة اللي دارتها أو من القضاء أنه يفسخها، غير إما فعلا نكونو في هاذ الإطار والقوات العمومية ما عندهاشي شي حاجة أخرى من غير الحماية ديال تطبيق القانون، من كلا الطرفين، من هذا الطرف ومن هذا الطرف، حتى هاذ الشركة إلى خرجت من العقدة ديالها أو خرجت من الاتفاقات ديالها، يجب على القوة العمومية أن تحمي كذلك مصالح المواطنين.

إذن هذا ليس هو باحتجاج سلمي، لما تتكون تما قدامكم، هذا على بعد هاذ الشي اللي ككفريقي مع السيد الوزير، تتكون القوة واقفة وتتكون هنايا 200 أو 300 ديال الشباب، العيالات تيجيبوا الحجر من الشعبة اللي احدهم وهما خدامين تيضربوا فيهم والآخريين واقفين، أين هو العنف؟ اشكون هو اللي استعمل العنف؟

المسألة الثانية في هاذ القضية، هو أن تحدثوا الناس على أن هناك عقاب جماعي، هل عقاب جماعي يعني مع هاذ الشي اللي وقع مع هاذ الجرحى، غادي يكون الكفاية بتقدير 20 واحد للعدالة؟ ليس هناك نية لا عقاب جماعي، لأن الدولة ما عندهاش علاش غادي تعاقب شي حد في هاذ الباب.

الحوار كما قلت لكم هو الأساس اللي تنشتعلو به، ولكن آش من حوار كيبقى لما ككندير 10 الاجتماعات، كيتما جوج الاتفاقات وكيتعاب عليهم وكيتم الاتفاق الأخير أننا غادي انحرثو النهار القلافي وتجي باش تحرث وتلقى الناس قدامكم مصممين أنهم يرمجوك بالحجر، آش من حوار غادي يبقى في هاذ القضية؟ لا بد من واحد أنه يجي المسار.

في الأخير، اللي ابغيت نشير له ونخرج من العرائش ونرجع للاحتجاجات كلها، فوزارة الداخلية باتفاق مع السيد رئيس الحكومة والحكومة ككل، النهج الوحيد اللي عندها في هاذ الباب وهو أن كل ما يتعلق الأمر بالحقوق الفردية والجماعية ديال المواطن، بما فيها الاحتجاج السلمي لأن كنعبرو الاحتجاج أنه وسيلة من الوسائل العصرية اللي كنعبر إما عن رضا أو سخط المواطن على السياسة العامة، كل ما كان هاذ الاحتجاج سليم ولا يمس بحرية الآخر، لا يمكن إلا أن نحمي المحتج، تنحيموه هو براسو.

لما يكون التطاول على الملك العام، التطاول على الملك الخاص، المس بالحرية ديال الآخر لا بد من الخضوع إلى القانون وهذا ما وقع بالضبط في العرائش، ليس هناك لانية حاية مستثمر أجنبي ضد مصالح المواطنين والساكنة، ليس هناك تدخل لجهة تفرض علينا ما يجب أن نقوم به، وهاد

جمود في المقاربات الأمنية لدى السلطات العمومية. الدليل على هذا أن التقرير الشمولي الذي قدمه المغرب في جوفيف الأسبوع الماضي حول العرض الشمولي لحقوق الإنسان كان سجل 99 دولة لمناقشته، فرجع السيد وزير العدل بـ 112 توصية، كثير منها يتعلق بهذا الموضوع، هاذ الفشل. فمطلوب من المغرب أن يجيب على هذه التوصيات، في 2008 كانت 12 توصية، لا تتعدى 12، أجب عنها، الآن 112 يجب أن يجيب عنها بالإيجاب من هنا أربع سنين، في 2016.

هذا يطرحنا أمام إشكالية، ماثي قضية العرائش، قضايا معالجات أمنية أو حكمة أمنية في حق الاحتجاج للمواطنين، والكيفية التي تتعامل بها السلطات العمومية.

هناك في القضية الذي سمعنا من جوابكم الآن، يمكن أن نسجل بأن الحكومة لم تستحضر إشكالية النظام العقاري المعقدة غير المنصف. ثانيا، كذلك الحكومة لم تستحضر المقاربة التساقية والمقاربة النسبية الواردة في القانون، المادة 20، 21 و 19 من قانون الجمعيات صريح، لا تلتجئ إليها الحكومة.

الخلاصة الثانية أن انحياز الدولة للدفاع عن مصالح الخواص ضد مصالح الجماعات، الدفاع عن مصالح شركات ضد عامة الشعب في العرائش.

وأخيرا، عقاب الجماهير، الأفراد والجماعات، بسبب ممارسة حق الاحتجاج الذي ضمنه الدستور، كل تصرف من هذا يعتبر عقابا على ممارسة حق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الزميلات والزملاء،

استمعنا بكل إمعان لرد السيد الوزير الذي كان شاملا ودقيقا في الوصف للأحداث التي تنأسف على وقوعها في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وما خلفته من إصابات، سواء لدى ساكنة الدواوير المعنية أو لدى السلطات الأمنية.

وأعتقد أن الحكومة، وأنا متفق مع السيد الوزير، من واجبا ومن أوجب الواجبات، وفي إطار ما هو منوط بها، هو حماية جميع المجتمع سواء كان أفرادا أو جماعات، بالإضافة إلى حماية الاستثمارات كذلك في الإطار الصريح للقانون وتطبيق القانون.

العامل اللي تيشهد بها صاحب الشركة والمواطنين أنه قام بدور جبار ولكن بعض رجال السلطة والأعوان...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد المستشار، راه فتي الوقت، راه فتي الوقت. الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كشكرو السيد الوزير على هاذ التوضيحات، وفعلا كان جواب مقنع لأن ما زدنا به السيد الوزير بالمعلومات حول الأحداث التي شهدتها مدينة العرائش، فعلا نورنا الرأي العام الوطني بهذه الأجوبة المقنعة.

ولكن، السيد الوزير، إننا نؤكد على ضرورة الحفاظ على أمن المواطنين والممتلكات، وأتم من موقعكم، كوزير الداخلية، مسؤولون عن الأمن بكل أنحاء المغرب، وإذ نؤكد يجب أن تكون هناك مزوجة بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية، لأن هذا كيتطلب في منظورنا، كفريق حركي، يجب أن تكون هناك برامج تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي باش تمكن الساكنة ديال هاذ المنطقة ومناطق أخرى كذلك من توفير بدائل اللي كتمسح لهم بالإدماج الاجتماعي، لأن، السيد الوزير، هذا من شأنه باش يضمن العيش الكريم لساكنة هذه المناطق وبالتالي يوفر المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار، والكل يعلم أن الاستثمار هو قاعدة للتشغيل وقاطرة للتنمية المستديمة، ورغم أن هذه المناطق تعيش في ظروف الكل يعلمها بالمناطق القروية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، أظن أنه وصل الوقت لتتكب الحكومة على ضرورة إيجاد حل لإشكالية التناسب والتوافق بين ما جاء به الدستور من احترام حقوق الأفراد والجماعات والمقاربات الأمنية التي تلتجئ إليها الحكومة.

إلى حد الآن، وأنا أؤكد لكم هذا، ليس هناك أي تقارب بين التحولات العميقة التي عرفها المغرب بشهادة الدستور وما تسري عليه الآن إدارة ما يسمى بالقوة العمومية على الإطلاق. هناك تقدم كبير في الوعي الجماعي لدى الشعب المغربي يوازي أو يقاس بأهمية ما جاء في الدستور، هناك

ثانيا، كذلك جاء في جوابكم أنه كان على المعنيين أن يلتفتوا إلى القضاء، اعطيونا، السيد الوزير، شي أمثلة ديال شي جماعة معينة التجأت إلى القضاء وأتصفها القضاء وتحل المشكل، راه الناس اللي تيسمعو بأن اللي كان عندهم مشكل وامشاو للقضاء وتحل لهم واخداو حقهم مثلا إذا كانوا تيسحقوه، غادي ناخذو كلنا، كاع هاذ القبائل غادي تاخذ هاذ التربية هاذي باللجوء إلى القضاء.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للوزير في إطار الرد على التعقيبات في حدود 10 دقائق.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين على هاذ التعقيبات. أنا في هذا الباب غير تنعواو نكرر، هاذ القضية ديال العرائش ما هي إلا مثال، الآن راه تخلصنا جميعا نتفقو على فين غادين، إذا فعلا والكل قالها ومقتنع بها بأن يجب أن يكون القانون هو سيد الجميع، راه أودي حتى ذوك رجال الأمن راه مواطنين مغاربة راه عندهم حقوقهم، راه ما جبنهمشاي من شي بلاد أخرى، راه مغاربة مواطنين.

تنسمع الآن أن الحقوق ديال الأرض ديال الناس، يا ودي هاذ الأرض أنا قلت لكم بأن الوضعية القانونية ديالها اليوم هي ديال الدولة، (domains) أكرتها، ابغي شي واحد يناع في هاذ الشي ويتراجع فيه، راه القضاء هو اللي غادي يمكن له يقول راه هاذ الأرض راه ماشي ديال (domains)، راه ديال الأملاك ولا ديال السلالات ولا ديال مالها، ولكن ماشي نمشيو نديرو الحكم ديالنا بيدينا، وهذا ما وقع مع الأسف.

كاين مشاكل اجتماعية، هذا شغل آخر، راه خصنا فعلا كحكومة وكبرلمان نجلسو ندرسو هاذ المشاكل، ولكن راه ما يمكنش لنا نخلوها بالشلل ديال الاستثمار، راه ماشي 4 آلاف ديال الهكتارات ديال الأرز اللي خالقة مشكل، وهو راه كنعرفوه كلنا أن الاستثمار كله جبان، وإذا الناس غير مؤمنين حتى على الاستثمار ديالهم، علاش ابغيتي أنه غادي يستثمر؟

قضية الحكامة الأمنية، خلافا لما قيل، إذا المغرب قبل 108 أولا 112 ديال الملاحظات، هذا دليل أن هناك اعتراف بالتقدم ديال المغرب في تطبيق الحقوق وفي توسيع الحقوق، أما ما كانش تقبل هاذ الشي اللي داز، وفي الحقيقة ما قبلهاش 112، لأن كان قبل منها واحد 8 اللي غادي يجاوب عليهم، لأن الآخرين راه تنعرفو منين جاو واشكون جايمهم وعلاش جاو هاذ...

فلهاذا، أنا اللي تنقول في هاذ الباب هذا، ما كاين لاش زعما نبقاو نتعقدو فيه الأمور، راه أولاد ذوك الدواور راه أولادنا كلنا، راهم مغاربة، راه

وما سمعناه اليوم، وبطبيعة الحال لا يمكن إلا أن نقول أن هناك جزء كبير من المسائل التي كانت تستوجب التدخل لإرجاع الأمور إلى نصابها من حيث المقاربة ديال حماية الاستثمارات بغض النظر على كونها وطنية أو أجنبية، وكذلك حماية الأفراد والجماعات، لأنه هناك القانون ديال التجمعات وديال التجمهر الذي ينبغي كذلك تفعيل مقتضياته، والآن في تنزيل الدستور الجديد هناك التجمهر السلمي الذي أصبح ظاهرة نعتز بها في بلدنا، ولكن كذلك علينا كمجتمع مدني، كأحزاب سياسية، كمركرات نقابية أن نذكي ثقافة الانصياع والاضباط مع القانون من أي موقف كان، إذ لا يمكن عن طريق الفوضى، كيفما كانت تجلياتها، أن نتقدم في هذا البلد السعيد، الذي كلنا نود أن ندخل في مرحلة جديدة، مرحلة يكفل فيها القانون الحقوق للجميع، للأفراد وللجماعات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على جوابه الدقيق والذي كان شاملا.

السيد الوزير المحترم، أشكركم لأنكم كنتم دقيقا وواضحا في جوابكم. فأؤكد، السيد الوزير، أنه يجب أن نحافظ ونحمي الاستثمار، سواء كان أجنبيا أو وطنيا، وأكد أيضا أن نحمي حقوق وحرية المواطن بما فيها حقوقه البيئية وحقه في الشغل، وعلينا أيضا إقرار مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة المبينة على استشارة السكان عبر ممثلهم وإشراكهم في القرارات المؤثرة على محيطهم، كل ذلك في إطار دولة الحق والقانون.

فالقانون، السيد الوزير المحترم، ملزم للجميع، ومن حق السلطات العمومية التدخل للحفاظ على النظام العام، طبعاً في إطار القانون وفي إطار مقتضيات الدستور الذي صوت عليه المغاربة.

لكن الحكومة كذلك مطالبة باعتماد مقاربة استباقية ووقائية، مبنية على الشفافية والحوار بين كل الأطراف المعنية لتجنب التوتر والعنف. فنحن مع الاستثمار لأنه الكفيل بتوفير الشغل وتطوير الاقتصاد، لكن ضد المنهجية التي تغيب مبادئ الشفافية والحوار ولا تراعي حقوق السكان. فالمقاربة التي تقوم على التوازن في الحقوق والواجبات وآليات تطبيقها هي مسؤولية حكومية.

السيد الوزير المحترم، من خلال جوابكم يمكن أن نستخلص أن هناك من حرص على هذا الاحتجاج من خلال تواجد بعض الغرباء على المنطقة كما جاء على لسانكم... قلت، السيد الوزير المحترم، أن هناك من كان يحرض على الاحتجاج من خلال تواجد بعض الغرباء على المنطقة كما جاء على لسانكم، يجب محاسبة كل من يحرض على عدم الاستقرار.

اليوم أكثر من أي وقت مضى، المطلوب هو التضامن واستقرار المغرب وتماكك اللحمة الوطنية هو رهين بالتغلب على المشاكل الاجتماعية وعلى الإقصاء وعلى الفقر وعلى التهميش.

الاعتبار الثاني وهو أن الشعارات والتوجهات التي جات بها الحكومة، ولاسيما في المجال ديال الحكامة، الترشيح، التخليق، الشفافية، حسن التدبير، العدالة، المساواة ومحاربة الفساد، هذا الرهان وهذه الشعارات الكبرى التي الجميع يتفق عليها، ونحن كمغاربة ننظر وقعها وأثرها على المعيش اليومي للموطن، ومن هنا أنتقل إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأنها واحد المجال التي خص يكون فيه أعمال ما يلزم من الشفافية ومن الموضوعية لمواجهة المعضلات الاجتماعية الكبرى.

لذلك، نتوجه إليكم بهذا السؤال: ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها من أجل أن تكون عملية انتقاء مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية محاطة بأقصى ما يمكن من معايير النزاهة والموضوعية حتى ترفع عنها كل الشبهات التي من شأنها أن تؤثر على سلامة الانتقاء وأن توظف في أجدات من غير أجندة التنمية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار المحترم،

غادي نجابو على السؤال الذي جا، الذي كان كيهضر عن الشق ديال البرنامج الأفقي ديال التنمية، ولكن فعلا ما ينطبق على الأفقي ينطبق كذلك على الجانب الآخر، الفرق هو أن البرنامج الأفقي موجه إلى مراكز الجماعات والأحياء غير المستهدفة، لأن هاذوك التي مستهدفة من طرف يعني المبادرة هي محددة، كاي عدد ديال الأحياء وديال كذا، ولكن هاذ الأفقي هو الذي كيجي ويتحاول يصلح ما بين هاذي وهاذي، ولكن النمط هو نفس النمط، فكيف نشغل؟

أولا، يتم طلب العروض ديال المشاريع، هذا الطلب يوجه للجمعيات، يوجه للجماعات، ينشر في الصحافة وفي جميع الأماكن التي موجودة في تراب الجماعة، دور الشباب، دور الجمعيات، كيغطي المعايير ديال المشروع، كيف يمكن أن يتم المشروع، يجب أن يكون مشروعا لا يستهدف كما قلت الأماكن التي حددتها المبادرة، يجب أن يكون من بين المشاريع المدرة للدخل، يعني تيعطي واحد العدد ديال المسائل.

وكيكن كذلك أنه يتعاونوا واضعي المشروع، لأن نتعرفو أن الجمعيات كلها ماشي هي كلها كيف كيف، ماشي كلها عندها نفس الإمكانيات باش يمكن توضع المشاريع، إذن كايبة حتى المصاحبة موجودة.

إذا تتألموا راه تتألمو معهم، راه تيصصنا نبحتو على الحلول ديالهم، ولكن الطريقة راه ما شي هي هاذيك، الطريقة ما شي أننا نمشيو نهرسو واحد الآلة التي كشتغل، سواء كانت عند أجنبي أو عند مغربي أو لا عند ولد الدوار هو براسو، راه غدا غادي يمكن يوقع لنا هاذ الشيء هذا.

فاللي تتقولو في هاذ الباب أن تيصص واحد الثقافة جديدة، الكل يهضر على الثقافة الجديدة، الثقافة الجديدة خصها تكون حتى في الاحتجاجات، حتى الاحتجاج يكون فعلا تيعطي دليل بأن راه زدنا للقدام وتقدمنا، ماشي أننا تهرسو.

أما من ناحية الحكامة الأمنية، يمكن لي تقول لكم أنه هاذ الشيء كيتلا حظ وكنتشوفوه، أن العدد ديال رجال السلطة، العدد ديال رجال الأمن اللي كيتقدموا للمحاكم عندما يكون هناك دعوة أو شكاية، فهذا دليل فعلا على أن اليوم راه هاذ الحكامة وما جاء به الدستور فهو يطبق ونريد أن نطبعه أكثر وأكثر من هذا، بل يمكن لي تقول لكم بأن في الأكاديمية ديال الشرطة، في جميع المدارس الآن الأمنية، أن المادة ديال حقوق الإنسان هي المادة الأساسية التي تدرس، دليل على أن ليس هناك شي واحد عنده نية أن المغرب يبقى اللور.

أنا اسمحو لي، ماشي دفاعا على هذه المصالح، أولا من حتى ندافع لأن المسؤولية اللي أنا فيها تجلني ندافع، ولكن كمواطن يمكن لي تقول أن تبحز في نفسي لما تنسمع أن المغاربة تقدموا، المجتمع المدني تقدم وكل شي تقدم إلا المصالح ديال الأمن. المصالح ديال الأمن راه مواطنين ويعملون للوطن ويعملون لحماية هذا الوطن، وإذا كان شي نقص بحلم بحال المغاربة راه القضاء فوق الجميع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير الموجه للسيد وزير الداخلية موضوعه البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

كنا نود طرح هذا السؤال منذ حوالي سنة تقريبا، لكن نعتقد بأن هذا السؤال لم يفقد صلاحيته لاعتبارين مترابطين. الاعتبار الأول وهو أهمية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والرهانات المعقودة عليها بالنظر للمعضلة الاجتماعية وانتظارات الشعب المغربي في هذا الباب.

صندوق التجهيز الجماعي، الجماعة اللي عندها مداخيل يمكن لها أن تطلب قروض وتبني مثل هذه المنشآت، ما يمكنش تدخل في إطار المبادرة. هاذ الشي اللي كنتكلم عليه، هناك هفوات في الميدان، ويجب أن يتحقق منها الإنسان في الميدان. ولذلك، ابغينا كذلك حتى رجال الإدارة الترابية ما يتورطوش في هاذ الشي، يكونوا كيوقفوا على مسافة واحدة من الجميع، المهم هو أن نشغل جميعا لكي نرتقي بهذه المبادرة نحو الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وشكرا، وأستسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يمكن لي قول لكم بأن الأهداف يعني نتقاسمها، الهدف وهو أن حماية هذا المشروع اللي هو مشروع وطني، اللي هو ورش كبير واللي فعلا يفتخر به المغرب، لأن الآن عدد من المؤسسات الدولية ولا من دول أخرى تأخذه ك نموذج وتريد أن تطبق مبادئه.

ما يمكن أن يعمل، قلت لك يعني في إطار الوضوح والشفافية أن يشارك الجميع من البدء ديال المشروع حتى الوضع ديال المفاتيح ديال المشروع.

هناك بالفعل، اهضرتوا مثلا على الأسواق، راه كل حالة حالة، راه يمكن لي نمشي معكم في هاذ الباب ونقول إيه، ونقول لك راه الجماعة راه تدير، لكن عندما تكون الجماعة بدون إمكانيات، عندما تكون الساكنة والمجتمع المدني يقول أن عندي أنا موارد، أنا أنتج واحد العدد ديال الأشياء وما يمكنش لي نسوقها، نقولو له.. أنا أعطي مثال، راه ما في باليش هاذ القضية هاذي، عندناك يسحاب بأن راه كهضر على شي حالة، ولكن غير تنقول في الافتراضي، أنا عندي واحد العدد ديال الجمعيات كينتجوا وتعرفوا بأن اليوم هاذ الشي ديال المنتوج ديال الربيع، ديال العطور وكذا موجود، أنا ها هما كابين ما عنديش فين نبيع، هاذ السوق راه ما كابينش، تعرفو يعني الجماعات دياولنا تعرفوها، واحد العدد منهم 95% ديال باش يخلصوا الموظفين راه خصو يعاين يجيه من جهة أخرى.

فممكن أنا أقول بأن ممكن، بأن المبادرة تساعد ولو مؤقتا في هاذ العملية، ولكن لا أزكي، لأن هناك المعايير محسوبة، كين دليل ديال المعايير، راه محسوط، إذا كين هاذ المشروع يستوفي هاذ الشروط ديال الدليل، أمين.

كين هاذ اللجنة الموسعة اللي فيها جميع هاذ القطاعات والمجتمع المدني،

لما كيتوضعو هاذ المشاريع، تدرس على إطار واحد اللجنة تقنية، فيها ممثلين المصالح، العمالة، كياولوا ينقطوا هاذ المشاريع، ويجاولوا يطلبوا من حاملي المشاريع أنهم يعاودوا يعوضوها إذا كان ناقص شي حاجة، ثم كنجي اللجنة الإقليمية كذلك متعددة الانتماءات، يعني فيها المصالح والداخلية والمجالس والناس اللي كيمثلوا المبادرة. فهنا يتم حصر المشاريع التي هي قابلة للتمويل.

تبدأ هاذ المشاريع، كين المراقبة أثناء العمل، كين المراقبة بعد النهاية ديال المشروع، كين المراقبة ديال المفتشية العامة ديال الداخلية مع المفتشية العامة ديال المالية، كين المراقبة ديال الممولين، يعني بحيث أن الممولين (البنك الدولي أو كذا) ممكن كذلك أنهم يمسيو معه، فأكثر من هذا الشي راه ما يمكنش لنا نديرو أكثر.

يمكن يكونوا هفوات حتى في هاذ الشي، احنا نتطلبو أنه فعلا الحالات اتما اللي كتعيشوها في عين المكان، إذا كان تعطى لنا. ولكن يمكن لي قول لكم أنه طبيعي لما كتقدير انتقاء، غادي ناخذ 10 ديال المشاريع من 100، لا بد أنه تكون في ذلك 90 واحد 10 أخرى اللي ما عاجبها حال لأن كتظن بأنها تستحق ولم تأخذ بعين الاعتبار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير.

جوابكم، السيد الوزير، فيما يتعلق بهاذ الجانب ديال المساطر، هذا شيء معروف، لكن هذا لا يعفينا وأتم كذلك ذكرتم بأنه في العملية ديال الانتقاء يمكن تحصل هفوات. احنا في سؤالنا هو هاذ المبادرة، كيف يمكن أن نخطها بالإجراءات العملية الدقيقة باش نرفعو عليها الشبهات؟

لأنه، السيد الوزير، لا أخفيكم أن واحد العدد ديال الاختلالات اللي ليست مجرد هفوات، فيها توظيف مشبوه، توظيف في إطار أجندة سياسية في إطار الحملة الانتخابية، هاذ الشي راه كين، وعندنا أمثلة، ملي كتلتقي واحد اللجنة الإقليمية تصادق قبل الانتخابات ديال 2015 على واحد البرنامج ديال التدخل موزع على 12 دوار بمقدار ديال مليون درهم، ماذا نسمي هذا؟ وماشي في الجماعة اللي ينبغي أن تحظى بالأولوية.

كين مشاريع اللي تعملت بأكثر من 3 ملايين درهم، وما تمشاتش، لأنه في الأول تعملت بمنطق الترضيات، ما اتعملتش بالمنطق ديال الجدوى والدراسة الموضوعية الدقيقة. أنا كنتكلم هنا على واحد المنشأة ديال إنتاج الحليب بإقليم شفشاون، المبادرة الآن ولات كتمول الأسواق، بناء الأسواق والقياسيات، في حين أن الأسواق والقياسيات كيمكن يتمولوا من طرف

الترامواي والنقل عن طريق الحافلات، وهذا (le transport collectif) الذي هو ماشي الجماعي، يعني النقل الجماعي تتاح الترامواي ونقل الحافلات، لازم على أنه كان تم القيام على أنه كانت هناك دراسة قامت بها شركة ترامواي الرباط ووكالة التنمية الفرنسية ومدينة (Grand Lyon) والتي أعطت بعض الاستنتاجات وبعض المقارنات (un benchmarking) على الصعيد العالمي في مدن متعددة من أجل تدبير النقل الحضري بصفة عامة.

إذن نسألكم، السيد الوزير، على الإجراءات العملية التي تنوي وزارتك القيام بها رافة بمستعملي النقل والطرق الحضرية ومستعملي النقل العمومي بصفة عامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم، بالفعل عندما الحق أن النقل الحضري في المدن الكبرى بالخصوص، يعني مشكل ومشكل كبير، فمع أن هذا المرفق هو من اختصاصات الجماعات المحلية ولكن نعرف أن إذا ابقى غير الجماعات المحلية لوحدها، فلا يمكن فعلا أن.. لأن الإمكانيات أولا، ثم كذلك الموارد، لا المادية ولا البشرية، فلهذا منذ 2008 وحتى قبل، ولكن في 2008 لما وضع المخطط والإستراتيجية بالأخص ديال النقل الحضري تطرح هاذ المشكل، أولا على الصعيد ديال المدن، على الربط ما بين ما هو حضري، الذي كان معروف ديال الطوبيسات وكذا، واليوم خصنا نشوفو كذلك المشكل ديال الطاكسيات ونشوفو حتى الجوار ديال المدن. وفي إطار هاذة الإستراتيجية، بطبيعة الحال، نحاول أن نبلغ الأهداف التالية، وهم:

أولا، تعميم المخططات، يجب على كل مدينة يكون عندها واحد المخطط الذي يمكن لها تسير التطور ديال الساكنة والتطور ديال العمران، ويكون غادي معه التطور ديال النقل الحضري.

ثم تعزيز الإطار المؤسساتي، لتحسين الحكامة وتطوير الآليات ديال التدبير، وراه احنا عارفين هاذ الشيء هذا، ابدينا من التسيير المباشر والوكالة، (le service concédé)، هاذ الشيء كله راه تيصو كذلك يكون، لا أقول ماشي هو معقلن، ولكن يكون غادي في واحد الاتجاه ديال الجدوى وديال العمل.

وتم الدعم ديال الجماعات على المستوى ديال قدرات التدبير، وكذلك خصنا نكونو صرحاء على المستوى كذلك المادي، لا يمكن أن نقول إلا الجماعة، اليوم ملي كنشوفو الرباط والدار البيضاء عندهم الترامواي، ها

إذا كانوا كيزكو أمين، وكين المراقبة والتفتيش على الجميع وعلى الحالات التي يمكن أن يشير لها أي كان ونحن مستعدين لهذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه النقل الحضري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعرف العديد من الجماعات الحضرية وخاصة الكبرى منها، كفاس، طنجة تطوان، أكادير، مراكش، وجدة، إلى غير ذلك، مشاكل كبيرة في النقل الحضري، مما يستدعي التدخل المباشر لمصالح وزارة الداخلية الوصية على الجماعات المحلية من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة، خاصة تبني وسائل جديدة للنقل الحضري مطابقة لعصر كالترامواي، على غرار ما تم إنجازه بالرباط، والدار البيضاء مستقبلا.

هذا مع العلم على أنه في شهر يونيو، وبالضبط في 8 يونيو 2011 تم التوقيع على اتفاقية مع البنك الدولي وقعا المدير الجهوي (Simon Gray) ووزير المالية السابق صلاح الدين مزور، التي تم بمقتضاها منح قرض للمغرب بقيمة 100 مليون أورو، أي 1,12 مليار درهم، خصص لدعم تنمية قطاع النقل الحضري، خاصة تحسين حكامه قطاع التنقلات الحضرية بصفة عامة، وكذلك إعطائها الفعالية في الخدمات وتجهيزات النقل الحضري، من هيكله خدماتها عن طريق الحافلات، وخاصة المشاكل التي كتعرفها الرباط، تامة، الدار البيضاء، ووضع عقود جديدة بالنسبة للنقل الحضري.

والنقطة الثالثة التي كهدف إليها هاذ القرض وهو إيجاد نجاعة اجتماعية وبيئية للقطاع، خاصة كما تعلمون على أن الحافلات بالمغرب ولاو غاديين والدخاخن خارجة، إلى غير ذلك، وكانت هاذي ملاحظة على أنها تساهم بواحد الشكل كبير في تلوث البيئة بصفة عامة، ومن أجل هذا تم خلق خلية في وزارة الداخلية (CNTU) التي أطلق عليها اللجنة الوطنية للنقل الحضري من أجل تتبع وإيجاد حلول لهاذ المشكل هذا والتنسيق ما بين النقل الحضري بصفة عامة.

إلا أنه أريد أن أئبه السيد الوزير بصفة عامة على أن الآن احنا الحمد لله قمنا على الترامواي في الرباط والدار البيضاء مستقبلا، وهاذ الشيء لازم أننا خصنا نفكر في التسيير ديال قطاع النقل الحضري باش يكون واحد التكامل بينهم، يعني باش يكون واحد التكامل بين النقل عن طريق

ديال المكافئة بالسيارة، يعني أصبحت كارثة عند المدن المغربية بصفة عامة. هذا مع العلم على أننا لازم نكون عندنا نظرة مستقبلية، كيف ما قلت، لأن الآن كنعقلو وسائل جديدة، لازم نفكرو باش يكون تنسيق ما بين النقل اللي هو (le transport collectif) اللي هو (le tramway) أو (le métro) بصفة عامة والنقل ديال الحافلات يعني باش يكون واحد التعامل واحد وربما تكون شركة أخرى.

كما قلت على أنه الشركة ديال طرامواي الرباط قامت بدراسة بتعاون مع وكالة التنمية الفرنسية و(Grand Lyon) واللي داروا دراسة، وداروا (un benchmarking) ما بين مدن متعددة، كيف تعاملوا يعني ملي داروا هاذ الطرامواي، وهاذ المدن كما قلت بحال (Grenoble)، (Montpellier)، (Bangkok)، (Tunis)، وكذا، على أن لازم خص يكون واحد التنسيق في هاذ العمل واعطوا المثل السويسري هو أحسن مثال أن (les tickets) يمكن لك...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

إذن السؤال الموالي موضوعه احتلال الملك العمومي، الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

نود من خلال هذا السؤال أن نثير انتباهكم إلى إحدى الظواهر التي لا تكاد لا تستثني أي مدينة مغربية، ويتعلق الأمر باحتلال واستغلال الملك العمومي، حيث نلاحظ أن هناك تقاعس للحكومة والجماعات المحلية عن الاضطلاع بدورها من أجل إيجاد حلول معقولة وقانونية وواقعية لهذه الظاهرة.

كما أننا، وفي نفس الموضوع، نود السيد الوزير أن نسألكم عن مشروع طموح كان قد تقدم به السيد وزير المالية السابق، يتعلق بإعادة تنظيم القطاعات غير المهيكلية، هذا المشروع الذي رأينا ساعته أنه مشروع طموح، سينظم مجموعة من القطاعات وسيفتح المجال للدولة والجماعات المحلية من أجل إيجاد مجموعة من الموارد المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

الاستثمار تدار، راه لا يمكن أن هذا النقل يكون قاد براسو لوحده، في جميع الدول لما يتكون هاذ النقل بهذه الكثافة وبهذا الحجم، معنى أن هناك الدولة أو شي جهة أخرى اللي كتحمل واحد القسط، وثم تيكسون (le schéma) ديال التديير كيفاش يمكن له يكون.

هاذ الشئ اللي اجعل أن خصصت الوزارة أغلفة مالية، خصصت 100 مليون ديال الدرهم لتحضير هاذ المخططات، وواحد الصندوق ديال 400 مليون اللي كيستافد منه النقل الحضري ب 200 مليون، 150 موجهة بطبيعة الحال للنقل المدرسي، لأن هذا كذلك إشكال، و50 مليون موجه إلى تحديث وسائل النقل عبر الطاكسيات.

فيما يتعلق بالإجراءات، كين إجراءات قانونية غادي يطول سردها، غير اللي ابغيت نقول أن القرض اللي اعطاه البنك، ماشي اعطاه للنقل الحضري، ولكن اعطاه للميزانية العامة، ومن الشروط اللي خص باش يعطى هذا القرض للدولة، من بين الشروط أن تكون كذلك النقل الحضري واخذينو بعين الاعتبار، وعندني هنا اللائحة ديال جميع هاذ الإجراءات المؤسساتية، هاذ الإجراءات المادية اللي جعل البنك الأوروبي أنه يقتنع ويعطي هاذ القرض، وكيفنا كان الحال سنبقى مشتغلين على هذا الملف، لأنه ملف مهم جدا بالنسبة للجماعات الحضرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الكافية والشفافية.

الحقيقة على أن فعلا احنا لما طرحنا هاذ المشكل أن عندنا قناعة الآن على أن الجماعات المحلية بصفة عامة أصبحت متجاوزة في هذا الميدان، لأن المدن ديال المغرب تعرف مشاكل عديدة ومتعددة في التنقلات الحضرية بصفة عامة، هذا اللي جعلنا أن نقولو على أنه كيخص وزارة الداخلية، الدولة بصفة عامة كما أشترتم له، ولكن عن طريق وزارة الداخلية اللي هي وصية على القطاع، أنها باش تاخذ هاذ الملف بيدها.

لأن تفكرو غير في واحد المسألة واحدة، باش أن الدولة خصها تتدخل بصفة مباشرة، أشنو هي؟ انشوفو غير الفاتورة الطاقية، أن الآن الترامواي خص لازم انديرو (l'impact) اللي تدار بالنسبة للترامواي على مستوى مدينة الرباط، انشوفو الناس اللي ما ابقاوش كيستعملوا السيارات ديالهم إلى غير ذلك، وانشوفو الموقع اللي خلى بحال هاذ النقل الجديد اللي تدار، يعني غير الفاتورة الطاقية يعني لازم أننا غادي نوفر شيئا ما من ذلك الفاتورة الطاقية، زائد على أننا الآن خصنا نعموه على صعيد المدن، لأن وقع الاكتظاظ، لأن هاذي إشارة أن المدن المغربية أصبحت الآن محيطة، يعني الاكتظاظ باش نمشيو غير من البرلمان لأكدال خصنا نصف ساعة

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

غادي نبدي بآخر سؤال ديالكم. فيما يتعلق بالمشروع، أعتقد أنكم كنتحدثوا على نماذج اللي تدارت كيفاش يمكن لنا فعلا الباعة ديال الرزقة وكذا.. هاذ المشروع غادي نستمر فيه، وفعلا الآن راه تقدم مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية.. لأن ما كايش غير نموذج واحد، كين عدة نماذج، كين النموذج اللي ابدنا، ولكن ما تيعطيش إذا كنت غادي تبعد الناس، غادي تهزهم من البلاصة اللي فيها الرواج وتديهم لبلاصة اللي هذاه.. وكين نماذج أخرى، على أي حال هذا اللي يمكن لي نقول لكم راه مستمر وعم قريب غادي يخرج.

أنا غادي نرجع ربما للقضية لأن هاذ الشي اللي فهمت من السؤال ديال الاحتلال ديال الملك العمومي من الناس اللي تبيعوا في الرزقة وتخرجوا قدام الحانوت، اللي، اللي... وهنا الجواب ديالي غادي يكون قصير، غادي نقول لكم بأن معكم الحق.

اليوم إذا جينا للميثاق الجماعي تتلقوا الاختصاصات كاينة عند رئيس الجماعة هو اللي يمكن له يرخص واللي يمكن ياخذ القرار ويغلق ويرخص، ولكن التطبيق الحقيقي ما كاينشاي شي حاجة اللي مضبوطة، في الشرطة الإدارية ما كين حتى شي ضوابط، بما أن حتى الرئيس راه ما يمكن له يديرو.

ولهذا أول إجراء في إطار هاذ القوانين اللي غادي تخرج هو كيف يمكن أن يكون ضبط ديال هاذ العمليات في المرسوم أو القانون اللي غادي يتكلف بالشرطة الجماعية باش يمكن تعرف المسؤولية ويمكن التنفيذ، لأن ماشي المسؤولية، راه التنفيذ اللي ما تيكونش لأن هذا راه ما عندوش شي آلية ديال التنفيذ، هذا اللي يمكن لي نقول لكم في هاذ الباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

هو إثارة للموضوع لأننا كما جاء في السؤال اللي خاص بمدينة العرائش والأحداث ديالها، وأنا دائما نتخوف من المقاربة الأمنية.

السيد الوزير، احنا نعرف أن المشكل هو مشكل اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى، إذن يجب استحضار المقاربة الاقتصادية والاجتماعية في إطار تشاركي لأن هاذ المقاربة الأمنية ما ابقاتش كنعطي المردود ديالها.

زيادة على أن، كما قلت السيد الوزير، رؤساء الجماعات ما عندهم

الإمكانيات القانونية، من له الإمكانية في حل هذا المشكل؟

مسألة أخرى، السيد الوزير، هو أننا نتحدث عن الاحتلال غير القانوني للملك العمومي، ولكن هناك ظواهر أخرى، احتلال واستغلال الملك العمومي اللي كتظهر في الشكل ديالها على أنها قانونية، وهي كتكون نتيجة لواحد المجموعة من الصفقات المشبوهة.

هناك واحد صفقات مشبوهة تبيستافدوا منها واحد المجموعة ديال المحظوظين في إطار واحد المجموعة ديال القطاعات أو مرافق ديال الدولة اللي لو تم استغلالها بشكل عقلائي، ممكن أنها ما يستافدوش منها أفراد ويستافدوا منها أكبر عدد من المواطنين المغاربة، وعندنا واحد المجموعة ديال الحالات، هذا شكل من أشكال الفساد، لأن هناك مرافق مدرة للدخل ويمكن تستافد منها الجماعة أو الدولة، ولكنها تمشي بطرق، وهادي إذا اشتغلتو عليها، السيد الوزير، راه يمكن تعطي واحد... ودرتوا إحصاء غادي تلقوا واحد المجموعة ديال المرافق الاقتصادية اللي لا تستفيد منها الدولة وما كيستافدش منها المواطن. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا بالفعل تهربا من هاذ القضية ديال المقاربة الأمنية اللي بغيت نركز على القانون، بالطبع هذا معروف، راه يمكن نقولو إما راه كين رئيس الجماعة عنده الاختصاصات وهذا تبيخص ياخذ القرارات ديالو، ديال الترخيص ولا المنع، والسلطة العمومية فعلا عندها حتى هي يمكن لها تجي وتفرض.

ولكن أنا اللي تنقول الآن وهو أن مع الأسف المساطر القانونية اللي عندنا ولا هذا راه غير كافية للتدقيق، لأن ممكن يكون فيها شطط كذلك، إذا استعملناها كما هي اليوم يمكن يكون شطط ديال السلطة، أنا جيت، هذا حيدوا له، هناك ما حيدولوشاي، هذا قالوا له ما تخرجشاي للزقة الآخر لا.

هاذ الشي علاش ابغيت نخلي السؤال في هاذ الغلاف نقول بأن اليوم عندنا واحد المبدأ وهو ديال تحديد المسؤولية ديال المحاسبة، ندققو هاذ الشي هذا في القوانين، في المراسيم التطبيقية، في القرارات التطبيقية، باش ذيك الساعة حتى واحد ما غادي يلقي فين غادي يهرب، ونعرف اشكون اللي هو عليه المسؤولية.

اليوم السلطة يمكن لها تقول لك بأن الرئيس ديال الجماعة ما ابغاشاي ياخذ القرار لأن راه تيفكر في حوايج آخرين، هو يقول لك أنا اخذت القرار وما ابغى أحد ينفذ، ولكن ما تنلقاوشاي اشكون اللي غادي يفصل،

الاقتصادي والاجتماعي رغم ما لها من ثروات طبيعية وغابوية وما تشكله من خزان مائي لبلادنا، فضلا على كونها تضم حوالي ثلث ساكنة المغرب وتؤطرها نصف الجماعات القروية ببلادنا.

ورغم أننا نقدر المجهود الحكومي والجماعات المحلية في شق الطرق والمسالك بغاية فك العزلة عن العالم القروي عموما والمناطق الجبلية بصفة خاصة، فإننا نسجل كذلك أن هذا المجهود لازال محدودا للغاية على اعتبار أن فك العزلة عن هذه المناطق الحيوية يعتبر مدخلا أساسيا لهذه التنمية المندمجة المؤجلة في هذه المناطق.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير، عن إستراتيجيتكم لرفع العزلة عن المناطق الجبلية، وما هي الرؤية التنموية المسطرة من طرف الحكومة لبلوغ مجتمع جبل مستقر وضمان استفادته من حقه المشروع في رهان التوزيع العادل للثروة الوطنية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين في حدود 6 دقائق.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين، السيدة المستشارة،

أشكر الفريقين على طرح هذا السؤال وهذه مناسبة بطبيعة الحال لتوضيح واحد العدد ديال الأمور يعني مبدئية وبعض الأمور اللي هي تقنية. الأمر الأول مبدئي والذي يجب أن نحرص عليه جميعا أنه في التعاطي لمثل هذه الملفات هو لا يمكن أن يكون تعاطيا إلى ابغيت تقول إذا صح التعبير عنده بعد انتخابي، لأنه حتى كتقرب الانتخابات عاد يمكن لواحد يعني يمكن شي زايد على شي.

ولذلك، أنا البارحة لما كنت في الغرفة الأولى أو في مجلس النواب أؤكد اليوم، نحرص حرصا كبيرا على أن المقاربة ديالنا نحن كحكومة في علاقتنا مع المنتخبين، أغلبية ومعارضة، أن تكون مقاربة ينظر كل طرف من خلال الزاوية التي هو فيها من أجل أن تكتمل الصورة، خاصة إذا حسنت النيات ولكن إذا كان المنطق هو العيب، أنا البارح صرحت باش نكون واضح بأنه لا يمكن أن أرد على العيب بالعيب، الانتقادات مرحبا بها، أن ننتقد في ما نتحدثون عنه وأنا أشكركم وأن يكون المعطيات واضحة، لكن عندما يكون العيب فقط، لا في التصريح، فلا يمكن أن نرد عليه وإلا هاذ

وابغينا أن القانون يكون دقيق باش ما نقاوش تنتهبو، شي تيرمي الكرة على شي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤالان المواليان موجهان إلى السيد وزير التجهيز والنقل تجمعهما وحدة الموضوع، الأول حول البرنامج الوطني للطرق القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أولت الحكومة السابقة عناية خاصة بالتنمية القروية والتي صنفها ضمن أولوياتها من أجل تفعيل سياسة القرب التي نهجتها في العديد من المجالات، ولقد كان الغرض الأساسي من ذلك رفع الحيف عن العالم القروي والتخفيف من المعاناة التي تعيشها ساكنتها عن طريق فك العزلة، هاته العزلة التي حرمت الساكنة من ولوج الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الضرورية، تحقيقا لمبدأ الحق في العيش الكريم.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هو: أين وصل هذا البرنامج الوطني؟ وما هي نسبة إنجازته؟ وهل وصل إلى الأهداف المسطرة له والتي نذكر منها على الأساس في فك العزلة، تقليص التباين بين مختلف جهات وأقاليم المملكة، رفع رصيد الطرق المعبدة، معايير الجودة؟

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بفك العزلة على المناطق الجبلية، للمستشارين السادة: عبد الحميد السعداوي، بناصر أزكاغ، الهاشمي السموني، عبد الحميد الحنكاري، عياد الطيبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد الحنكاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

الأخت الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعيش المناطق الجبلية تحت وطأة العزلة وتحت سقف التهميش

في العالم القروي كيمكن يوصل لـ 100 مليون، يعني مليون درهم. في الجبل كيوصل أحيانا إلى مليار، إلى 10 مليون ديار الدرهم، غير باش كنعطيو المعطى باش نعرفو أشنو كايين.

المعطى الثاني أن الطرق تنقسم إلى طرق مصنفة من مسؤولية وزارة التجهيز، وابتغيت الرأي العام يكون كيعرفها وكايين الطرق اللي هي غير مصنفة من مسؤولية الجماعات القروية وكايين طرق داخل المدار الحضري مسؤولية الجماعات، فبالتالي غير باش نوضو المسؤوليات باش ما يقولش راه شي..

أشنو اللي كيحصل باش يمكن وزارة التجهيز ولا وزارة الداخلية عن طريق برنامج التهيئة أنها تتدخل؟ كيندار برنامج ديار الشراكة، إجمالا التزمت وزارة التجهيز بـ 85% والجماعات القروية التزمت بـ 15%. الجماعات اللي هي التزمت راه الوتيرة كتكون سريعة واللي لم تلتزم كنعطيو على الصيغة وأنا أعطيتكم واحد الرقم لحد الساعة كتنظرو مليار و 200 باش يمكن لنا ما تبقي أنا نقومو به.

ولذلك، أنا كنعطو احنا ملتزمون بهذا البرنامج، ملتزمون بالاتفاقيات حسب التزام كل طرف، ملتزمون أيضا من خلال التقييم أننا نمشيو للقري والجبال اللي لم تتل النصيب ديالها، مثلا ملي كنجيو أنا عندي الإحصائيات بالنسبة للجهات، كايين جهات وصلت أقاليم فقط وصلت 50%، وأنا كنعطو الإخوان اللي طرحوا.. وكايين أقاليم فعلا وصلت 54%/50%، كايين أقاليم وصلت 80% لأن الهدف أننا نوصلو لـ 80% من نسبة الولوج.

فاحنا ابغينا من خلال منطق العدالة أننا نديرو توازن بين هذه الأقاليم، وفي نفس الإقليم كتوجد جماعة وصلت لـ 80% وجماعة وصلت لـ 50%، بطبيعة الحال تحليل هذا الأمر هل يخضع إلى نية؟ أنا ما ندخلوش للنيات ولكن هذا هو الواقع. فاحنا ابغينا نديرو التوازن بين هذه الأقاليم وبين هذه الجماعات بما فيها ما طرحتم أنه المناطق الجبلية التي يجب أن تحظى بعناية خاصة وكنبشركم بأنه المناطق الجبلية الآن هناك دراسة باش يمكن لنا نديرو لها مقارنة، تجمع بين التدخل المباشر من خلال البرنامج وما بين عندنا واحد العدد ما يسمى بالمصالح ديال المعدات اللي كنعطو برامج متكاملة اجمال اللي درنا في تادلة-أزيلال، والآن غادي نعممو على تاونات وعلى تازة باش يمكن نمشيو للمناطق الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيبات.. نعم، نقطة نظام؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الرئيس، السيد الوزير في الجواب ديالو تبوجه خطاب/كلام للمعارضة بصيغة الإطلاق، ويتمها بطريقة ضمنية بأنها تطرح أسئلة كلما قربت الانتخابات، احنا ما في بالناش بأنه الحكومة قررت شي انتخابات

المستوى الذي جاء به الدستور الذي أراد أن يرتفع بالتقاسم السياسي وتبدير الشأن العام إلى مستوى يليق بمغرب اليوم، يعني غنكونو احنا فوتنا على البلاد ديالنا فرصة.

وفي الحديث بالخصوص على موضوع ديار الطرقات في العالم القروي، هاذي مناسبة أيضا باش نوضح واحد المبدأ ثاني، أولا أن الطرق تنقسم إلى 4 الأقسام:

أولا كايين ما يسمى بالطرق اللي عندها بعد هيكل اقتصادي وهي الطرق السيارة، بالإضافة إلى الطرق السريعة وديال التثنية، هاذي تخضع لمعايير، معايير ديار (le trafic) اشحال فيه؟ واش 10.000 سيارة ولا 2000 ولا 3000؟

المعيار الثاني ديار الشراكة، يعني إما تمويل من مؤسسات دولية أو شراكة مع الجهات، إلى ما كانتش شراكة ما يمكنش توقع هاذي شي، ثم أيضا الدور ديار هاذ الطرق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديار الجهات وهذا هو التوجه.

المحور الثاني ديار الطرق وهو الصيانة ديار الطرق. أنا قلت لكم سابقا بأن الصيانة ديار الطرق تراجمت الجودة ديار الطرق من 64% هاذي 2002، في 2012 إلى 54%، ضيعنا 5 نقط. 45% من الطرق ديالنا، (patrimoine) اللي هو مهم الآن خصنا نعاودو نؤسسه وغالي، لأن ملي كتفطر في واحد الحفرة، يعني ماكتندارش كتولي حفرة كبيرة، فبالتالي هذه القضية ديار الصيانة.

بالإضافة إلى ذلك، تأتي طرق ما يسمى بطرق العالم القروي اللي مرتبطة، ولذلك أنا أفضل نتوافقو على أن نسميها التنمية القروية، ماشي فك العزلة، بمعنى كنعطو ضمن منظومة متكاملة ديار التنمية القروية، كيدخل فيها الطرق، الكهرباء، الماء، كيدخل فيها النقل، اللي فايت اسبق تحدثنا عليه، كيدخل فيها (INDH) للمشاريع ديار التنمية البشرية، كيدخل فيها البرنامج ديار الفلاحة ديار هاذ المخطط الأخضر من أجل تنمية الفلاحة في بعدها الاستثماري اللي هي الفلاحة الكبيرة، وفي بعدها الاجتماعي بمعنى الفلاح الصغير، يدخل فيها أيضا تأهيل الأسواق في العالم القروي، واحد العدد ديار الأمور فيما يتعلق بالتنمية القروية.

أنا غادي نعطيك الأرقام الإخوان ديالي بأنه إلى اخذنا البرنامج التالي، اللي فيها العالم القروي واللي فيه العالم الجبلي، أنه اللي كان مقرر في البرنامج، كان مقرر 12600 كلم، الذي أنجز لحد الساعة 8400 كلم، اللي أنجز، بمعنى نسبة الإنجاز يمكن لي نقول لكم يعني إلى بغيث نقول اللي أعطيت له الانطلاقة 81%، نسبة الإنجاز 84%.

أشنو هو التوجه اللي امشينا فيه؟ امشينا في التوجه ديار أنه درنا واحد العملية ديار التقييم ديار البرنامج الطريقي، هاذ التقييم باش نعد برنامج جديد، سميناه العالم القروي والجبلي، ابغينا نمشيو حتى للجبال، مع واحد المعطى ابغيت المنتخبين أنهم يعرفوه أن الكيلومتر في الأرض المستوية

باش تتهم المعارضة بأنها تطرح أسئلة قرب الانتخابات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، هادي ماشي نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ثم ثانيا، غير السيد الوزير، الله يخليك، ملي توجه الكلام للمعارضة يدقق ويحدد أشنو كيقصد بهاد المعارضة لأننا جزء من هذه المعارضة، ولا قبل أن يوجه لنا كلام فيه شوية ديال قلة الاحترام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، ولو هادي ماشي نقطة نظام. التعقيبات، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة خففت شوية على التعقيب ديالي لأنك اعترفت بأن كين هناك تراجع في الجودة، راه قلتها، وكنا جد سعداء ومفتخرين على أننا باش نتقلو من أئمة معينة إلى مليون ديال درهم للكيلومتر في الأراضي المستوية وحتى لما يقارب 10 مليون ديال درهم في المناطق الوعرة وصعبة الولوج.

أنا ابغيت نعرف الدور ديال مكاتب الدراسات، السيد الوزير المحترم، الدور ديال مكاتب الدراسات وكذلك ابغيت نعطيك بعض الأرقام ديال بعض الطرقات، الطريق الجهوية رقم 712 الرابطة بين اميرت، أداروش، إنتجرات ترقت بمليار و400 مليون، وأعتقد أنك مريت فيها يوما ما، ماشي زيارة رسمية ولكن زيارة عادية وبقيتي تتكربك في السوكوسات ولكن ما رديتيش لها البال وما رديتيش الوقت فوقاش تنجزت وفوقاش انتهت. (La garantie) ما كايناش، السيد الوزير، والله العظيم ما كملاتشي 4 أشهر ما ابقاش الأثر ديال الطريق.

ابغيت نقول لك، السيد الوزير، كذلك الطريق الإقليمية رقم 7302، اميرت والماس، 34 مليون ديال درهم، ما ابقاش الأثر ديالها. ابغيت نقول لك، السيد الوزير، الطريق الإقليمية رقم 7304 اميرت عيون أم الربيع، بالله عليك واش تتعرف بأن مقالو 5 اسنين في 18 كلم؟ 18 كلم ومقالو هادي 5 اسنين.

وابغيتكم تنتقلوا وتردوا البال من ذيك المسألة ديال (la sous- traitance)، راه غريبة، راه كنتدير مشاكل، أن مقالو باش تنزل له الصفة وينتقل يعطيه السمسرة لواحد آخر، هاد المسألة لا تشرف المقاول المغربية، وهنا كيتبين الغش.

ابغيت نقول لكم، السيد الوزير المحترم، باختصار ابغينا الله يعطيكم الخير من خلال هاد الأرقام اللي اعطيتكم باش ما نترديدوش في الكلام مع

المنديويات الجهوية والإقليمية، ابغينا لجنة تبتثق من الأطر ديالكم من وزارة التجهيز والنقل ومع المنتخبين اللي هما مساهمين معكم في إطار شراكة على باش انشوفو هاد الفضيحة لأن هادي فضيحة نقول لك السيد الوزير، هذا هو الدور ديال المسائلة وديال المحاسبة.

ابغينا الناس اللي نهبوا المال العام فضحوهم اليوم، راه ما يمكنش نسمحو في حقنا، كنا مرتاحين وفرحانين للبرنامج الوطني ولكن اليوم ما ابقيناش فرحانين له وما ابغيناهاش لأن تدمرت أموال الشعب، داوها الأطر وداوها...

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للحركة.

المستشار السيد عمر مكر:

شكرا السيد الرئيس.

أولا ابغيت نشكركم، السيد الوزير، على التعامل اللي كتعاملوا معنا في البرلمان وعلى الصراحة اللي كتهضروا بها. احنا كفريق حركي، ابغينا نتمناو لك في العمل ديالك النشط والظاهر يان في أقرب وقت إن شاء الله لأنه البدء اصعب والحياة اصعب واحنا نتمنى لك التوفيق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في حدود 4 دقائق.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا عندي 2 أسئلة ديال 2 فرق، على أية حال وليس عندي أي فريق ثالث. ثانيا أنتي صريح، والحمد لله لم يثبت، والإخوان تيعرفوا حتى سابقا، قلة احترام، لكن صراحتي لا بد بقدر الصراحة التي نسمع بها الانتقادات، بقدر الصراحة التي يجب أن يسمع الجميع رأينا في الموضوع بقدرها.

ولذلك، أنا تنقول الحكومة مستعدة أن تعطي الأرقام، مستعدة أن تعطي البرامج، مستعدة أن تحاسب ناهي المال العام الحقيقيين، ناهي المال العام الحقيقيين مستعدة، لكن إلى كانت عندنا معطيات وكانت عندنا الوثائق، وأنا تنقول للسادة المنتخبين مستعدين، أنا درت مستشارين معي داخل الديوان كيستقبلوا الشركات اللي كيتشكاو، كيستقبلوا المنتخبين اللي كيتشكاو، إلى وفرتوا لنا المعطيات مستعدين. وبالمناسبة.. لا خصنا المعطيات.

ثانيا، الله يجازيكم بالخير، الله يرضي عليكم، خصنا المعطيات...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عقب (sans communiquer).. السيد المستشار،

اجلس ما عندكش الكلمة، اجلس.

السيد وزير التجهيز والنقل:

احنا مستعدين ناخذو المعطيات، أحيانا - أنا راه دوزت البرلمان- كنجيو وتنقلو في واحد المنطقة فيها كذا وكذا، اللي تيحصل لما النائب المحترم كيغطي معطيات دقيقة، لجنة التفتيش والتدقيق كيخرجوا إلى عين المكان، لما يكون.. لا هاذ الشي راه احنا قائمين والحمد لله المفتشية العامة تم إحيائها، ورئيس الحكومة أعطى التعليمات باش الزارات تحييو المفتشيات العامة ويقويوها، وابدنا كشتغالو وخرجنا إلى الميدان، إلى الأقاليم باش نشوفو جميع الملفات، لكن لما يكن فقط انطباع على أية حال ما تنساوش على أنه جاء هذا الدستور كله ليحمي حقوق الإنسان، ومن حقوق الإنسان أن الإنسان مبرأ إلا إذا ثبت أن هناك دليل.

احنا فقط ابغينا نتعاونو على مستوى الأدلة، بالعكس احنا طالبين، أشنو تنقلو؟ ما يمكنش كندير أنا في وزارة التجهيز 1500 صفقة سنويا، هذا فقط الوزارة 1500 صفقة سنويا، وإلى أضفنا القطاع بمعنى المؤسسات العمومية 27 مليار ديال الاستثمار نصل إلى 2000 صفقة، لأن المؤسسات العمومية كندير صفقات كبيرة، بمعنى كيف ما ابغي يكون الجهاز الإداري غير مكتمل، وهنا تيجي بطبيعة الحال دور المنتخبين، ماشي غنعلمو الإخوان احنا كلنا عارفين هاذ الشي، الدور ديال الرقابة، على مستوى الميدان وعلى مستوى المؤسسات باش كيوقع نوع من التكامل في هذا المجال.

الأمر الثاني هو القضية ديال مكاتب الدراسات، الآن تنشغلو على واحد الملف من الملفات المهمة، اللي غادي يدخلنا إن شاء الله لواحد المرحلة ديال الحكامة، هو ثلاث ملفات، هو نظام ديال تصنيف وتأهيل المقاولات (le système de classification et de qualification) ديال المقاولات وديال مكاتب الدراسات، بل أيضا نظام ديال التصنيف ديال المختبرات، هاذو 3 مهمين، أولا المقاولات تنجز، ابغيناها تنجز بجودة وبالتالي إذا كانت مصنفة رقم 1 خصها تحترم التصنيف ديالها، وإذا دارت (la sous-traitance) غادي نراقب النتيجة، ولذلك من الأمور اللي طالبت منهم أنه نراقبو (la sous-traitance) المناولة، لأنها هي ولو عندها في الصنف الأول كنععمل (la sous-traitance) مع المقاولات اللي عندها الصنف "ب".

مكاتب الدراسات نفس الموضوع، نراقبها، لأن جيت لقيت مكاتب الدراسات داروا دراسات، وتبين من بعد أن الدراسات ما اصحياش، ابغيت نقول لهم اعطيوني هاذ الملفات كيفاش تدارت هاذ الدراسة، والمختبرات لأن هي الضمير ديال المراقب ديال السلامة ديال الإنجاز، بطبيعة الحال احنا داخلين في المشروع ديال إصلاح هاذ النظام متكامل، المقاولات، مكاتب الدراسات والمختبرات الذي يخدم ما أشار إليه السادة المنتخبين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الأخير الموجه إلى السيد الوزير.. السي دعيدة اطلب الكلمة، اطلب نقطة نظام ولا اطلب اسميتو، ولكن ما تبقاش تهجم علينا هاكك.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد الوزير موضوعه البرنامج الوطني الثاني للطرق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في إطار إستراتيجية فك العزلة عن العالم القروي وبالنظر للدور الأساسي الذي تلعبه الطرق القروية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت الحكومات السابقة باعتماد برنامج وطني للطرق القروية على مرحلتين، كما تم إنشاء صندوق تمويل الطرق بهدف الرفع من وتيرة إنجاز الطرق والرفع من نسبة الولوج إلى الشبكة الطرقية بربط 80% من الساكنة القروية بالطرق في أفق 2015.

لكن، السيد الوزير، الملاحظ أن العديد من المشاريع التي سبق إدراجها بالبرنامج الوطني للطرق تم إهمالها والتخلي عنها بالرغم من إعداد الدراسات بشأنها، ورصد الميزانيات الخاصة بها وهو ما أثار استياء كبيرا لدى ساكنة هذه الجماعات القروية، على سبيل المثال إقليم وزان والأقاليم الأخرى.

وبالتالي، السيد الوزير: ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لإنجاز هذه الطرق ولطمأنة ساكنتها، وكذلك وإعادة المصدقية للحكومة وللبرلمان وللمنتخبين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال. اللي تنبغي نوضح أنه الحكومة كما أكدنا مرارا ملتزمة بما التزمت به الحكومات السابقة، لأن هذه الدولة والحكومات تأتي في إطار التداول والتناوب مع الاستمرارية.

ثانياً أنه هذه البرامج نستمر فيها ونقوم بعملية التقييم ديالها، وزان بالخصوص عندها واحد الخصوص أذكرها، الخصوصية الأولى أنه لما تشكل

هو الذي يجل محلنا، احنا درنا رسائل عديدة ومتنوعة، وبالتالي ما عندناش شي قدرة أخرى غير هاذ الشئ هذا، راسلنا الجهات المعنية من أجل الحل محلنا من أجل تمويل هذه الطرق، وبالتالي، السيد الوزير، من العيب باش تبقى هاذ الساكنة تعيش 60 سنة أو 70 سنة وما أكثر وهي تعيش في حالة مزرية ومتردية لسنوات طوال.

وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تبدلوا مجهودا آخر، وبالتالي، السيد الوزير، هاذ الناس اللي قلت 80%، هاذو ناس كنعطي تعليمات حزبية، إلى غير ذلك، في المثل من أجل إرضاء الرؤساء ديالهم والبرلمانيين ديالهم.

وبالتالي، السيد الوزير، أنا أعتبر على أنه هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع، وبالتالي هذا هو الهدف اللي جعلنا نديرو هاذ الأسئلة دائما وأبدا، ودايما وأبدا نود الوصول من أجل حل هاذ الإشكالية. ومن العيب، السيد الوزير، أن نعيب على الحكومة برمتها هو الحكومة ما ابغائش تستغل هاذ الثروات، هاذ المياه، السيد الوزير، وهاذ الأودية وهاذ الجبال، ستحل، السيد الوزير، واحد العدد ديال الآفاق على الساكنة، وستعود بالخير العمم على خزينة الدولة. وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تبدلوا ما في وسعكم حتى نصطف وتتهيا ونلتحق كسائر أقاليم المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم، أتفهم بطبيعة الحال لأن منتخب الأمة لابد من الدفاع عليها، وكنقول لك معك الحق كاملا، بطبيعة الحال هذا هو الدور ديال المنتخبين وهذا واجب، هذا حق المنتخبين وهذا الواجب على الحكومة.

والتزم، وصرحت بها كم مرة، أنه سأحرص كل الحرص على عدالة توزيع المشاريع المبرجة، سواء تعلق الأمر بالطرق أو غيرها، هاذي مرحلة جديدة، دستور جديد، منطق الحكامة ليس فقط في تدبير الأموال، ولكن أيضا في توزيعها بين الجهات والأقاليم.

وبالتالي، كما قلت لكم وزان مثل واحد العدد ديال الأقاليم، وقولوها ونكونو صرحاء، اللي ما وصلتش النسبة على الأقل للمعدل الوطني، كايين إقليم تاونات، كايين جهة الغرب، كايين جهة تادلة-أزيلال، كايين واحد العدد لا أحصيا كاملة، وبالتالي...

ولكن يمكن لي نقول لكم بأنه موقريصات فايت استفادت، لأن عندي البرنامج، استفادت في 10 كيلومتر، الآن اللي هو (en cours de lancement) وراه اعطيتها لك 28 كيلومتر، يعني ما بين موقريصات ووزان، زومي الآن غادي تنطلق فيها، الانطلاقة غادي تعطي لواحد

كعالة ولي مقسوم على جوج مديريات إقليمية كيدبروا الشبكة الطرقية ديال وزان. أتم عارفين المديرية الإقليمية ديال سيدي قاسم والمديرية الإقليمية ديال الشاون، فالانسجام بين هاذ جوج المديريات ما حاصلش، أول قرار اخذناه وخبرت به السادة المنتخبين سابقا إحداث مديرية إقليمية في وزان باش تاخذ الشبكات اللي هي مسؤولة عليها، باش تولي هي مسؤولة عن البرنامج، لأن كنعرفوا كنعرفوا واحد الطريق حتى للحدود مع الشاون وكنحسب المديرية الإقليمية، والأخرى عاود ثاني متى غادي تبرمج، فالبرجة ما تتكوش (synchronisée) يعني متناسبة، فبالتالي امشينا في هاذ الاتجاه.

أيضا نخبركم بأنه بعد ما جاء السؤال اخذت المعطيات على الإقليم ديال وزان وعلى الطرق، يمكن لي نقول لكم بأنه الآن اعطينا الانطلاقة ديال 136 كلم، تعطت انطلاقة الانجاز لأن كنا تنساينو المصادقة على الميزانية، اتم كنعرفوا بأن هاذ الشئ مرتبط بالميزانية، ثم الدراسات جاهزة، ووجدنا بما يسمى بـ (project d'exécution) بمعنى مشروع ديال الإنجاز ديال 141 كلم.

حتى في السؤال ديالكم ورد واحد الطريق معينة، أبشركم بأنها داخلية في هاذ الشئ اللي غادي تعطي له الانطلاقة ديالو إن شاء الله قريبا، فضلا على ما تبقى غادي يكون إن شاء الله في برنامج الثالث ديال العالم القروي ديال المناطق الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد السنياتي:

شكرا السيد الوزير على الجواب، فقط، السيد الوزير المحترم، أنا بكل صراحة للسنيين طويلة ونحن نتكلم على هذه الطرق، وطرقنا كل الأبواب وبالتالي، السيد الوزير المحترم، اتضحت لنا على أن هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع.

وبالتالي، إقليم وزان، السيد الوزير، لا يشرف لا الساكنة ولا الإقليم ولا المنتخبون ولا البرلمان ولا الحكومة. الطرق، السيد الوزير، من العيب باش تبقى نظرا لجماليتها وأوديتها وغاباتها وهي محاصرة، السيد الوزير المحترم، مع العلم كايين هناك جماعات اللي تبتوفروا على الإمكانيات دفعت الحصة ديالها، هناك على سبيل المثال جماعة زومي دفعت الحصة ديالها ما يزيد على سنتين أو ثلاثة أو أربعة، جماعة موقريصات، السيد الوزير، تعاني من نقص حاد في الموارد ديالها، في المداخل ديالها، وبالتالي واش هاذ الناس كتب عليهم أن يبقوا في الأرض معذبين؟

وبالتالي، السيد الوزير، هناك تضامن حكومي، الجماعات التي لا تتوفر على الإمكانيات فيجب عليكم مراسلة الجماعات المحلية ووزير الداخلية المحترم

وعلى الرغم من أن الطاقم الموجود، باش نقولو كلمة الحق، الطاقم الموجود بالمنطقة يقوم بواجبه التقني والإداري مشكورا، فإن ما يعرفه برنامج كهربية العالم القروي من صعوبات يفوق إمكانيات وقدرات الطاقم، حيث أن التساهل مع بعض الشركات التي أنجزت المشروع، فعلا لأن الشركة ربما كان في السؤال ما تذاكرتش على هاذ الشركة بالحق هذا واقع، الشركات التي أنجزت المشروع أدى إلى غياب الجودة في الأشغال، حيث سجلت حالات سقوط الأعمدة أو تسوسها وهذا هو اللي أدى انقطاع الكهرباء باستمرار، وهذا يهدد حياة المواطنين بسقوط الخيوط الكهربائية. هذه الأعطاب المتكررة تثير استياء بعض السكان.

ولهذا، أنساءل، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتك؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد فؤاد البويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال مهم جدا وتبين الانكباب دياكم على المشاكل المحلية والمشاكل ديال المنطقة اللي كتمثلوا في هاذ المجلس الموقر.

اللي ابغيت نعطيك، نعاود ونكرر بالنسبة للبرنامج الوطني ديال تزويد القري، هذا برنامج ضخم ومهم جدا وبرنامج نموذجي لا بالنسبة للمغرب ولا بالنسبة لدول المنطقة ولا بالنسبة للدولية يعني على الصعيد الدولي كذلك.

هذا برنامج جد مهم، حيث الاستثمار ديالو، الغلاف المالي سنويا يبلغ ما بين مليار و200 حتى 2 مليار درهم سنويا على حسب كل عام وأشنو هو اللي كان مبرمج. إذن هاذ البرنامج منذ 95 إلى 2010 مكنا من تزويد واحد النسبة، الدواوير اللي مزودين الآن بالطاقة الكهربائية 97,5% من دواوير العالم القروي، وهذا إنجاز اللي تيشرفنا وتيشرف الجميع، لا حكومة ولا برلمان.

بالنسبة للمشاكل اللي تكلمت عليهم في الناحية ديال المنطقة ديال الشاون، بخصوص هاذ المشاكل، كين تعطيل يعني المحولات الكهربائية بالمنطقة، خاصة بالنسبة للمحولات ديال الجهد ديال فئة الجهد المتوسط، وهذا تيجي من عملية اختلاس الطاقة على نطاق واسع في هذه المنطقة خاصة في إقليم الشاون، وذلك من خلال الربط العشوائي للمضخات الموضوعة على طول الأودية وداخل الآبار جلب المياه وسقي حقول القنب الهندي، خصوصا خلال الموسم الماضي الذي عرف الجفاف بهذه المنطقة.

إذن هذه العمليات العشوائية هي في أغلب الأحيان هي التي تخلق هذه

الطريق اللي قريبة توصل لعشرين كيلومتر بمعنى كايته في البرمجة، ولذلك كل ما هو مبرمج وكل ما هو ملتزم به وكل ما هو دفعت فيه الجماعات الحق ديالها نحن نلتزم به.

بالنسبة للجماعات اللي ما عندهاش الإمكانيات، باش نكونو واضحين، مسؤوليتنا نحن كوزارة، وسأتكلم من بعد على التضامن إذا كان الوقت، أنا نعاونو الجماعات ونقومو بالدور ديالنا، ولكن أيضا مسؤوليتنا أن نعرض المشاكل ديال الجماعات اللي ما عندهاش في إطار ما يسمى برنامج التهيئة، ولكن نقول لكم حتى رؤساء الجماعات خصهم يتحركوا والمنتخبين، لأنه عاود ثاني احنا ما غاديش نوليو في بلاصتهم، بلاصة رؤساء الجماعات، لأنه كين حتى المدن اتصلوا بنا كيطلبوا منا ندخلو لداخل المدن باش نعاونوهم على الطرق، هاذي ماثي مسؤولية وزارة التجهيز، ولكن مستعدين ندخلو في شراكة في الدراسات، في شراكة في... نتعاونو عليها باش يمكن لنا نميو المدن ديالنا والقري ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول تعطيل المحركات الكهربائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعرف المناطق القروية، وخصوصا المنطقة الشالية، تعطيل دائما للمحولات الكهربائية، مما يؤدي إلى إتلاف العديد من الأجهزة لدى السكان وأخص بالذكر إقليم الشاون.

بمعني لما كنتكلمو، السيد الوزير، على إقليم الشاون كنتكلمو على المنطقة القروية ديال إقليم الشاون والجماعات المجاورة أي ديال المنطقة ديال الشاون، بحيث أن غادي نقول لكم بعض الجماعات اللي كيمها هاذ الأمر واللي هي كتعاني من هاذ التعطيل ديال المحولات الكهربائية، هي جماعات بني صبيح، شوف دابا باش نعرفو أن فعلا إذا كنتو أتم في الحكومة 6 اشهر احنايا الاستمرارية ديال الإدارة كنعلمو المسؤولية للجميع، مادام كين استمرارية الإدارة ينص عليها القانون، كيمشيو احنايا في استمرارية الأداء.

كين جماعة بني سميج، كين جماعة ديال تاموروت، كين أوزكان، كين بن صلاح، كين بني منصور، أونان، انبواة، وإلى غير ذلك من الجماعات القروية اللي كتعاني من هاذ العاهة أو لا هاذ المشكل العويص اللي كيجعل أن المواطن يمكن له يهاجر المنطقة ديالو من أجل هاذ المشاكل اللي كايته.

المشروع ديال الصوندا ويعملوا البومبا، وأنت ما عاطيهمش الضو؟ ها هو ولى استهلاك ديال الكهرباء.

خص إعادة الصيانة وكيخص إعادة الدراسات في ذاك المنطقة، راه الناس مكرفسين، والسيد الوزير، الله يجازيكم بخير، احنا نتفائل منكم خيرا، احنا ما كنتولوش احنا هنا، مازال اشكرنا لكم الناس ديالكم...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الرئيس.

يعني هاذ التدخل ديالك مقبول لأنك تدافع على المنطقة، وهذا تدخل مقبول، ويعني احنا عندنا هاذ المعلومات.

أنا اللي يمكن لي نقول لك هو أن في هاذ المنطقة تم رصد منذ بداية سنة 2012، يعني أقل من 6 أشهر، أزيد من 600 حالة اختلاس للكهرباء، ومعظم هذه الحالات للغاية التي تكلمت لك عليها، يعني لاستعمال هذه الكهرباء بصفة عشوائية للمضخات وللآبار، هذا مضبوط وكين تدخلات ديال الوسائل التقنية ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الشروب، وراك اشكرت المسؤولين التقنيين والطاقم التقني ديال المنطقة اللي تيلعب الدور ديالو.

ولكن حتى كيف قلت، كين واحد العقد ما بين الجهتين، يعني واحد العقد ما بين الزبون والعقد ما بين الوكالة، ولكن هاذ العقد تيكون فيه (le cas de force majeure)، يعني راك عارف العقد، ما كاينش شي عقد اللي تيقول لك في جميع الحالات تيكون عندك تزويد، تيكون عندك التزويد في حالة عادية وحسب ظروف عادية.

إذن حالة اختلاس الطاقة ويعني المحولات بشكل عشوائي، هاذي ماشي حالة عادية وهاذ الحالة راه ماشي غير في المغرب، راكم كنعرفوا بأنه في جميع الدول.

الآن نتعرفوا يعني مع ارتفاع سعر المعادن كين حالات أخرى تيعاني منها المكتب الوطني للكهرباء وكذلك المكتب الوطني للسكك الحديدية مثلا، كين مثلا بعض الحالات مثلا تيسرقوا ذاك الكابلات لأن عندهم واحد القيمة مهمة، وهاذ الحالات ما يمكنش لا السلطات، وهناك تنشكرو السلطات المحلية وتنشكرو كذلك المنتخبين ديال الجهة، لأنه تيخص يكون واحد التعاون ديال جميع القوى، لا السياسية ولا السلطات، لتعبئة المواطنين باش يفهموا أشنو هي الأضرار اللي تخلقوا وتيكون كذلك بعض الحالات اللي تيمكن تكون عقوبة من ناحية الملفات بمشيو للقضاء، تيمكن يكون، ولكن أظن التعبئة والتوعية ديال المواطنين تيخصنا جميعا نخدمو فيها.

الاختلالات وهذه الاضطرابات وتخلق كذلك خسائر مهمة وخسائر جسيمة لا بالنسبة للمكتب الوطني للماء والكهرباء ولا بالنسبة للدولة ككل، وبالنسبة كذلك للسكان ديال هذه الجهة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أقييب:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نقول للسيد الوزير القاعدة القانونية هو العقد شريعة المتعاقدين، أتم ككاتب وطني للكهرباء، اعملتوا واحد العقد مع المواطن باش تزودوه بالكهرباء، إذن ما عليكم إلا فوقاش ما كان محمول كان فيه عطب إلا باش تصلحوه باش تزودوه بالكهرباء.

هاذ الجواب اللي جاوبتوني كيقولوا المدير الجهوي، على كل أنا اشكرتهم باش ما نتراجعش في الكلام ديالي، السيد الوزير.

أتأسف أنكم تهيمون المواطنين ديال المنطقة أنهم كيسرقوا الضو، أنا نقول لكم واحد القضية، نمشي معكم أبعد من ذلك، احنا إذا كانت شي سرقة ديال الكهرباء أو هذا كاع، عندكم المراقبين ديالكم، وإذا ضبطتوا واحد المواطن كيسرق ذاك الضو، عملوا معه الإجراءات القانونية، بمعنى ما يمكنلكش حتى تحيد لو ذاك الكهرباء، كنعملوا الغرامة فحال اللي كيعلمووا شركة أمانديس.

هنا ماشي هو المشكل ديال السرقة ديال الكهرباء، المشكل فين هو؟ هو الربط اللي عندكم لهاذ المناطق وعندكم الربط من سيدي قاسم، الربط كين من إقليم سيدي قاسم، بالضبط من المجاعة كين الربط ديال الكهرباء، هاذي الأولى.

ثانيا، السيد الوزير، احنا لما تعمل هذا المشروع ما يفوق على 10 سنين، أتم جاوبتوني على الرقم على الصعيد الوطني، أنا أتكلم معكم على الرقم ديال المنطقة والمعانة اللي كيعاني منها المواطن. لما تعمل هاذ المشروع كانوا مثلا 60 دار وولات اليوم 200 دار، ولو غادي نقولو ما تزدوش المواطن والسكن ديال المواطن، هاذ التقنيات الجديدة ديال الصوندا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد محمد أقييب:

الله يخليك غير دقيقة، كيف ما تعاملتوا مع الاخوان كاملين، السيد الرئيس، تعامل معايا غير جوج دقائق، غير في القضية ديال...
فيما نيخص القضية ديال الصوندا، ما كانتش، هاذي 10 سنين ما كانتش، واش هاذك المواطن غادي يجتمعوا 3 السكان باش يعملوا واحد

الشمس والرياح في مناطق محممة باش هاذ الإقليم يستافد من هاذ المرفق الحيوي.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإستراتيجية الحكومية من أجل تنفيذ مخططها في المجال الطاقوي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

وأنا هذا تياكد على الاهتمام الشخصي ديالك لهاذ المسألة ديال الطاقة، وأنا أعرف في العائلة ديالك، الوالد ديالك هاذي أكثر من 30 سنة، كان تكلم على الطاقة الشمسية والدور الرائد ديال الطاقة الشمسية ديال المغرب، اللي هو يمكن لنا نقولو هذاك هو البترول الأخضر ديال المغرب، شكرا على هاذ السؤال المهم.

إذن قبل أن أجيب بالتدقيق، نعطي بعض المعطيات: المغرب الآن يستورد أكثر من 95% من الاحتياجات الطاقوية ديالو، والفاورة الطاقوية تصل الآن إلى 11% من المنتج الداخلي الخام، يعني في ظرف 6 سنوات من 2006 لليوم تضاعفت، كانت 4,8% من المنتج الداخلي الخام وصلت ل11% في 2011 من المنتج الداخلي الخام.

في نفس الوقت، الطلب على الكهرباء يرتفع سنويا، وفي العشرية اللي دارت ارتفع بواحد المعدل يفوق 7% في السنة، وفي 2011 و2012 وصلنا ل8,5% من الكهرباء، هذا مؤشر ديال التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولكن في نفس الوقت تيجعل واحد الضغط على الإنتاج ديال الطاقة وخاصة الكهرباء.

فالحكومة بلورت إستراتيجية مندجحة، يعني الهدف ديالها هو ضمان تزويد السوق بالموارد الطاقوية وكذلك تكريس الاستقلالية الطاقوية، وفي هاذ الصدد يعني أهم بنود هاذ الإستراتيجية، كين جوج بنود:

أولا، تحسين النجاعة الطاقوية، يعني لنفس الاستهلاك كين اقتصاد في الطاقة، والهدف ديالنا هو تحسين هاذ النجاعة بـ 12% في أفق 2020 (12% من الاقتصاد):

وثانيا، إنشاء باقة طاقوية متنوعة بنسبة مرتفعة من الطاقات المتجددة. وهذا عندنا ثلاث برامج، والهدف ديالنا هو في أفق 2020 نوصلو ل14% من القدرة الإنتاجية من الطاقة الريحية، و14% من الطاقة الشمسية و14% من الطاقة الهيدروكهربية باش نوصلو في المجموع إلى 42% من القدرة الإنتاجية من الطاقات المتجددة.

وهذا غادي يجعلنا من الدول الرائدة على الصعيد العالمي، وهذا غادي

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني والأخير موضوعه مخطط الحكومة في المجال الطاقوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أولت الحكومتان، السابقة والحالية، أهمية خاصة لتعبئة الإمكانيات الوطنية من الطاقات والطاقات المتجددة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامجين الهامين المندمجين لإنتاج الطاقة الريحية والشمسية وغيرها من الطاقات، ولتنمية قدرات الافتتاح الطاقوي للاستعمال كذلك في القطاع السكني وتوظيفه وتوسيع دائرة الاستفادة منه على كافة الأصعدة الجهوية والوطنية، واستخدامه في كافة المجالات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، العمل على تطوير الإمكانيات الطاقوية، وذلك بهدف تصدير الكهرباء وخاصة من أصل متجدد، والذي يشكل أحد الانشغالات الهامة لتنمية إنتاج الكهرباء من مصدر الطاقات المتجددة من طرف الخواص، الشيء الذي يحتاج إلى تكوين تقنيين وخبراء في هذا الميدان الذي أصبحت بلادنا تراهن على نجاعته، نظرا لأهميته التنموية ودوره الحيوي والمتمثل في الافتتاح على العالم ومدى قدرته على استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الوطنيين والأجانب، نظرا لتعدد خصائصه ومميزاته والمتمثلة بالأساس في الحفاظ على البيئة من التلوث وقدرته على الاستمرارية في التجديد.

وكذلك، السيد الوزير، ابغينا باش تكون تسهيلات للشركات باش يمكن لهم يدخلوا في هاذ الاستثمار، ما يكونش غير الاحتكار من واحد الشركة وحدة في هاذ المجال ديال هاذ القطاع الحيوي.

لنا، فلا بد من التفكير في وضع واستكمال الإطار التشريعي والتنظيمي للكهرباء والطاقات المتجددة، والنجاعات الطاقوية والسلامة والأمن النووي والإشعاعي، وتطوير عمل معهد البحث في مجال الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة، التي تعتبر بدورها أداة حقيقية لمواكبة عمل الشركات والجامعات والمعاهد العليا من أجل إنشاء حرف جديدة ذات قيمة مضافة، تتيح فرصا كبيرة للشباب في ولوجهم لسوق الشغل.

وكذلك، السيد الوزير، ابغينا باش تعطيو لهذا المرفق الحيوي لتتوفر على بعض الأقاليم، مثل إقليم الراشيدية اللي كتوفر فيها هاذ مؤهلات

إذن هذا الوضع يستدعي أن تفكر في طاقة خضراء، طاقة بديلة، صديقة للبيئة كما يقال، بدل الطاقة المستوردة المكلفة، يجب علينا التخلص من ريقة التبعية الطاقية التي دفعنا ثمنها خضوعا وخنوعا وعملة صعبة. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الرد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

يمكن تشكر السيد المستشار المحترم على التشجيع، وهذا يعني الانضباط التي كين بالنسبة لهذه الإستراتيجية التي هي إستراتيجية وطنية، وصاحب الجلالة يهتم كثيرا بمشكل الطاقات المتجددة ومشاكل البيئة والتنمية المستدامة، يعني الجميع، المواطنين كذلك لأنه في إطار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة كين تعبئة جميع القوى المغربية الوطنية في هذا الإطار. التي ابغيت نضيف أنه الهدف ديالنا ماشي فقط في الطاقة ولكن كذلك كين عندنا واحد الهدف وهو واحد الإستراتيجية التي كهدف لتصدير الطاقة الخضراء، ماشي غير للسوق الداخلي وعندنا هناك اتفاقيات مع دول أوروبية، وإن شاء الله ننتظر يتهبو هاذ الاتفاقيات، لأن عندنا مذاكرة ومشاورات مع الدول الأوروبية باش يكون عندنا اتفاقية لتصدير الطاقة الخضراء، وعندنا دعم من دول كثيرة، منها ألمانيا وفرنسا... إلخ. التي ابغيت نقول هو كذلك أنجزنا معاهد للبحث وكذلك للتكوين، والهدف ديالنا كذلك هو يكون تصنيع في المغرب (une intégration industrielle) في هاذ الميدان ديال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ويكون خلق فرص الشغل للشباب المغربي إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول ما تعرفه سوق مادة زيت الزيتون من تلاعبات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين الأعزاء،

يجعل كذلك واحد الاقتصاد ديال 2 ملايين ونصف طن من البترول، وهذا غادي يدعم الاستقلالية الطاقية، كذلك واحد النقص 9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون وهذا جد إيجابي بالنسبة للبيئة والتنمية المستدامة. والغلاف الإجمالي ديال هاذ المشروع هو ما بين 12 حتى 13 مليار دولار، يعني 110 حتى 120 مليار درهم في هاذ العشرية، وهذا مهم جدا.

واختارت الحكومة هاذ الاستثمارات في إطار التعاون ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويعني المنجزات راهم كابين، وإن شاء الله راه قريبا غادي نعلنو على يعني المحطة ديال الطاقة الشمسية ديال ورزازات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على رده، حتى وإن ضاق به المجال الزمني للتوسع أكثر، ولكن على أي نشكرك على ردك المفهم والناطق بإيضاحات ومعطيات رقمية، قربتنا وقربت المتتبع لهذه الجلسة من حكمة ودينامية السياسة الطاقية للمملكة المغربية.

في الواقع سؤلنا اليوم، السيد الوزير، هو مناسبة يعبر من خلالها البرلمان، كمؤسسة تشريعية ورقابية، على مباركته التامة للتوجه الإستراتيجي في المجال الطاقى، هذا التوجه الذي حدد معالمه جلاله الملك أعز الله أمره، هو مناسبة ليؤكد البرلمان على انخراطه في كل ما من شأنه أن يحمل هذا المخطط الطاقى المغربي على هودج الفعالية والمردودية العالية، ومناسبة كذلك لتتمين كل المبادرات الرامية إلى تعزيز مفهوم النجاعة الطاقية.

هذه النجاعة الطاقية التي لا نريدها فقط أو مجرد إدماج لفظي تداولي موجه للاستهلاك أو يتغيا مواكبة الموجة البيئية أو موجة الطاقات المتجددة، ولكن نريد من النجاعة الطاقية أن تكون ثقافة وأن تكون هدفا، تسترخص في سبيله كل الجهود المادية والمجهودات الفكرية.

نريد نمودجا وتركيبية تجمع بين تنوع وتوسيع النسيج الطاقى من جهة، وتعزز موقع البنات الطاقية الجديدة في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

اليوم، السيد الوزير، مخصصات الطاقة ومخصصات المحروقات ترهق صندوق المقاصة وتثقل كاهل الميزانية العامة، ودفعت بالدولة أو بالحكومة مرغمة وحتف أفها إلى الزيادة في أسعار المحروقات بدرهم ودرهمان.

ألف هكتار، كان الإنتاج ديال زيت الزيتون 75.000 طن ولى الآن 130.000 طن.

عندنا واحد التصور في بلادنا هو أن هاذ المجال يمكن نشكلو به واحد القطب تنافسي على المستوى الدولي، بالنظر للمزايا اللي كاينة في بلادنا على المستوى الطبيعي، وبالنظر بالإمكانيات ديال الاشتغال ديال الفلاحين ديالنا.

فيما يخص جانب الاتفاقية، صحيح أنه تجمعنا مع الدول ديال الأردن، مصر وتونس اتفاقية ديال أكدير، اتفاقية ديال الرباعي، ابغيت غير نقول لك، السيد المستشار، أن مع تونس عندنا كذلك اتفاقية ديال المنطقة الحرة العربية، وعندنا اتفاقيات ثنائية، وفعلا الاتفاقية الرباعية ديال أكدير تتيح هذا المجال، لأنه الاستيراد والتصدير بدون قيود، وهذا في أغلب المجالات بما فيها القضية ديال زيت الزيتون.

هل هناك إمكانية لإيقاف الاتفاقية؟ هذا غير ممكن، من الناحية القانونية غير ممكن، لكن عندنا إمكانية إذا ثبت أن هناك ضرر بمنتهج من المنتجات، عندنا إمكانية في الاتفاقية أننا نحددو. كذلك عندنا إمكانية أننا نستعملو ما يسمى بالميكانيزمات ديال الحماية التجارية اللي فيها الإغراق وفيها كذا.

ولكن أنا ما غادي نقتلش على السيد المستشار في هذه الأمور، أنا غير اللي ابغيت نقول في هذا المجال ديال الاتفاقية، الاتفاقية ديال أكدير هي اتفاقية صالحة واحنا باغيين نوسعوها.

فيما يخص القضية ديال التلاعبات، لأن أنت تكلمت، السيد المستشار، على الزيت اللي يمكن تجي وتعاود التصدير، وحيث كايين واحد الدعم تتعطيه الدولة للمصدرين، خاصة المخزون ديال 2010 لأن كايين كثير، واحد 2000 درهم ديال الطن، أنا نقول لك بكل صدق رجعت للأرقام، حجم ما استوردناه من تونس هو تقريبا 1900 طن، إلى درتها على الغلاف الإجمالي عندنا تقريبا 1,5%، إذن الرقم زهيد جدا، لكن أنا اللي أطلب منك، السيد المستشار، أنا لا أستطيع في الوضع الحالي رغم المعطيات اللي عندي أن أنفي نفيًا قاطعا التلاعب، لا أستطيع نفيها، ولكن بالنظر إلى الحجم اللي كايين هو محدود جدا 1,5% لا تمثل شيئا.

فإذا كان السيد المستشار يتوفر على معطيات يمكن أن تمدني بها فيما بعد، أنا أوكد لك أن التحقيق سيفتح في الموضوع لأنه هذا نوع من التهريب ديال واحد الدعم اللي عايطاه الدولة للمنشأ الأصلي ماشي للمنشأ اللي جاي من تونس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

السيد الوزير، احنا هاذ المادة هاذي، وربما السادة المستشارين كلشي غادي يكون على علم بهاذ المادة ديال زيت الزيتون. زيت الزيتون هي الثروة الأساسية عندنا في جميع الأقاليم في العالم القروي، وهاذ المادة ديال زيت الزيتون سيدنا الله ينصرو عايطها واحد الاهتمام كبير للتشجير في إطار المخطط الأخضر وفي إطار المبادرة الوطنية اللي كيتأسسها عمال صاحب الجلالة على الأقاليم، ولكن يا للأسف، أنا ما نخلش المسؤولية للحكومة الجديدة، ولكن كتحمل المسؤولية للحكومة القديمة.

السيد الوزير، اعيننا ما نخطو السؤالات وما استاجبوش للطلب ديال المواطن، هذا باسم حزب التجمع الوطني للأحرار، وإذا جيت تشوف باسم المستشارين، لأن كلشي عندو الزيتون.

وابغينا هاذ المشكل كاينة واحد الاتفاقية ما بين المغرب وتونس، التبادل الحر، هاذوك اللي اسناو هاذك التبادل الحر في أكدير، اسمحو لي راه خص الإنسان يقطع لهم... كيشيو يديرو لنا التبادل الحر مع واحد الدولة اللي هي منافسة، هما عندهم الدعم، تونس عندهم الدعم، احنا ما عندناش الدعم، وتيديرو لنا التنافس وكايين التبادل الحر مع تونس.

تونس تبقي 100 ألف عام ما عمرهم يديو لتر من الزيت من المغرب، واحنا كيجيبوا لنا الزيت دياهم، ولكن لا ساحة لبعض التجار ديالنا كيستوردوا الزيوت بلا ديوانة ويخرجوها بالدعم وهاذ الشئ ما شي معقول، ولكن هاذو التجار ديالنا اللي كيستوردوا الزيوت معفية من الديوانة وكيستوردوها مرة ويربحوا الدعم.

ولكن احنا ما نغموش جميع المؤسسات أو جميع الشركات، كاينة واحد الشركة وطنية في أكدير (زيت لوسرا) هاذيك وطنية عندها المحل في تاوجطاط، تقريبا زيتون المغرب كله كنتستقبلو، وتيستقبل في أكدير الزيت، هاذك وطني، أما الآخرين سامحهم الله التجار ديال زيت الزيتون كلهم غشاشة، ولكن احنا عندنا أمل كثير في هاذ الحكومة اللي كيتأسسها السي ابن كيران، عندنا أمل كثير غادي يحقق لنا هاذ الموضوع.

وشوف، السيد الوزير، احنا معكم في هاذ السؤال، كل ثلاثاء غادي نطرح السؤال، حتى تحلوا لنا هاذ المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعارة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

هو في الحقيقة، السيد المستشار، بكل صدق أنا لما وصلني السؤال أوليته عناية خاصة، وغادي نحاول نعطيك إجابات باش نحصر الإشكال.

أولا، السيد المستشار، أتم أشرتم لأهمية قطاع الزيتون، صحيح أن في 2006-2007 كان 620 ألف هكتار، دابا الحمد لله عندنا أكثر من 920

المستشار السيد محمد عيو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أولا أهنيء وأشكر السيد الوزير على جوابه، وكان الجواب ديالو أنا شخصيا اقتنعت به، ولكن اللي ما يمكنيشي تقتنع به إطلاقا هي على أنه التلاعب راه كايين، والتلاعب اللي كيديروه هما التجار دياننا المغاربة، وأنا أقترح، علاش هاذ تونس كيدخلوا الزيت وما يخلصوش الديوانة ديالها؟ علاش؟ باش نحيمو المنتج الوطني ديالنا، يخلصوا الديوانة، وإذا كانت الاتفاقية ضروري يخلصوا الديوانة على السلعة اللي تيجيبوا.

أولا بعدا، أنا أهنيء الحكومة المغربية إلى عندها علاقة مع تونس، ولكن احنا التجار.. أنا اللي كنهضر، السيد الوزير، والإخوان راه كيعرفوني، أنا راني رئيس الغرفة الفلاحية جهومي، وأنا كنعرف ما نقول في هاذ الميدان ديال الزيتون، إذا كان هاذ الناس هاذو عندهم تونس معها علاقة الحكومة مع الحكومة، احنا ما عندها علاقة مع التجار، التجار ديال تونس ما عندها علاقة معهم، ما كيشيرو من عندها ما كشييعو لهم، إلا يهرسوننا.

وأنا أقول لك، السيد الوزير، أنا أطلب منكم المسامحة، وأتمس من السيد وزير العلاقات مع البرلمان كوطني مخلص باش هاذ الشي يوصلوا للسيد رئيس الحكومة السي ابن كيران، يوصل له هاذ الغضب ديالنا، هذا غضب عند المواطنين، هذا منكر أعباد الله، ما شي منكر على أنه يجيو يصايبوا واحد الاتفاقية ويبدأو يجيو يهرسون المغاربة؟

الله يجازيكم بخير، السيد وزير العلاقات مع البرلمان أتمس منك باش توصل هاذ الشي لرئيس الحكومة.. لا، التوانسة آش بيني وبينهم، تنهضر مع ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التجارة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، هو الاتفاقية صالحة، صحيح هي لصالح تونس أكثر مما هي لصالح المغرب، ولكن احنا في آخر لقاء ديال اللجنة العليا المغربية التونسية ركزنا على واحد الرسالة مهمة للتوانسة، احنا كان عندها مشكل مع التوانسة على أنه في عهد النظام السابق كانت حواجز غير جمركية، ما تعرفوش ذاك الشي كان مزاج الإدارة، الآن اتفقنا على الشفافية والنزاهة، بمعنى أن إطار الاتفاقية إطار صالح.

الآن فيما يخص زيت الزيتون، السيد المستشار، أنا مازالت أؤكد إذا كانت معطيات، علاش؟ لأن المستورد، السيد المستشار، هو لا يتجاوز 1,5%، ثم هذا المستورد هو أساسا من ذيك الزيت عالية الجودة، يعني يصعب أن نتصور أن شي واحد يمكن يدير منها مهنة لإعادة التصدير،

ولكن مع ذلك أنا لم أقطع لك بالنفي المطلق.

أنا الآن حسب المعطيات، لأن مرتبطة بوزارة الفلاحة، المعطيات اللي عندي لا تسمح لي بأن أؤكد 100% أن كايين تلاعب، ولكن أنا أقول إذا كانت هذه الإمكانيات عند السيد المستشار من خلال معطيات تنفيذنا في هذا البحث، فنحن مستعدون.

المسألة الأخيرة اللي ابغيت نقول هو الاتفاقيات، السيد المستشار، الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف هي لا يمكن أن تكون دائما في مصلحة المغرب، ولكن ليست كذلك ضد مصلحة المغرب، خص غير تكون عندها احنا القدرة أننا نستفيد، لأن حتى شي حاجة ما تمنعنا نصدرو لتونس.

وكما قلت لك، السيد المستشار، إذا ثبت أن كايين شي حاجة اللي يمكن تضر تيمكن لنا نحركو هاذ الميكانيزمات الموجودة داخل الاتفاقية، ولكن أنا كما قلت لك يصعب الآن في واحد الحجم ديال الاستيراد اللي هو واحد 1900 طن على 130 ألف طن أننا نتحدث فعلا على أن كايين مشكل ديال الإغراق أو كايين مشكل ديال الضرر، أما إذا ثبت القضية ديال التلاعبات فهذه تفتح فيها تحقيق وتحال على القضاء، لأنه تحويل واحد الدعم اللي دارتو الدولة أساسا باش تساعد الفلاح المغربي ويخضع للتلاعبات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وموضوعه تناهي ظاهرة اغتصاب الأطفال. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

السادة المستشارون،

السيدة الوزيرة، بدأت ظاهرة اغتصاب الأطفال تؤرق الرأي العام ببلادنا بعد أن سجلت في الآونة الأخيرة حالات متفرقة ومتكررة في عدد من المدن والقرى، انتهت بعضها بحوادث مأساوية راحت ضحيتها أجساد بريئة.

وهناك العديد من حالات اغتصاب الأطفال والاعتداء على براءتهم تبقى تفاصيلها حبيسة الجدران، في حين تفضل حالات عديدة تكسير جدار

والتكفل للأطفال ضحايا العنف، وهناك أيضا 85 خلية تغطي مجموع المحاكم على الصعيد الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحاكم، وتشرف على ذلك وزارة الصحة 75 وحدة للتكفل المندمج للنساء والأطفال ضحايا العنف، لأن الاعتصاب هو أعلى مستوى من ممارسة العنف، سواء تعلق الأمر بالنساء أو بالأطفال.

كذلك عملت المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العامة للدرك الملكي على إحداث شرطة قضائية متخصصة ومصممة لمحاربة الجريمة الإلكترونية، لأن يتم التشبيك عبر هاته الشبكات الإلكترونية لتوريط أطفال ثم استدراجهم لهذا الأمر، وخطية للدعم النفسي للأطفال ضحايا العنف بالمديرية العامة للأمن الوطني.

كذلك، وزارة التربية الوطنية استحدثت مجموعة من خلايا الاستماع والوساطة بالمدراس، ناهيك عن الخط الأخضر للأطفال ضحايا العنف الذي استحدث مع المرصد الوطني لحقوق الطفل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

السيد المستشار عابد شكيل:

شكرا السيدة الوزيرة على كل هذه المعطيات. غير أن، السيدة الوزيرة، في هذا الميدان لا بد من مشاركة الجميع، لا بد من مشاركة الجمعيات والمجتمع المدني، لأن اللي كيحسب بوحده ما تدير حتى شي حاجة.

السيدة الوزيرة، نتعرفو بأن في دول أخرى المجتمع هو العمود الأساسي للدولة وللحكومة في هاذ الميدان، احنا ما نتشاركوش، تنديرو جمعيات أو تيجيو ييغيو يتعاملوا معنا، بل تنفروهم ما تتعاونوش معهم.

ثانيا، السيدة الوزير، ما نقاوش.. اهضرتي على المجتمع، آش درنا احنايا؟ عندنا إذاعات آش درنا لهذا المجتمع؟ آش اعطيناه من آراء؟ آش حسسنا في هاذ الموضوع؟ ما حسسنا هاش، بل تنجيو له أشرطة، تنجيو له أفلام، إذا ما عاونت على هاذ الشئ كندي أوقات كبيرة للشعب المغربي وللرأي وما تتخليش بهتم بالمسائل اللي هي ضرورية، وهي حقيقية لهذا المجتمع.

فأنا أظن بأن إذا كان الأمن تدير شي حاجة، تيخص كذلك الوسائل الأخرى اللي هي مقنعة واللي هي تحسس المجتمع لا بد ما تتعاونو بها باش يمكن لنا نغلبو على هذه الظاهرة، وأنت اعترفت بأنني وشكرت بأنني الحزب ديالي، فريق ديال الأصالة والمعاصرة، اللي طرح هذا المشكل، هذا المشكل راه الآن أصبح مشكل وطني وأصبح من الضروري وإذا ما جبدنا هاش راه غادي يزيد أكثر فأكثر.

وشكرا السيدة الوزيرة.

الصمت، الأمر الذي حذا بوسائل الإعلام التي حولت العديد من القضايا من مجرد قضية عائلة واحدة إلى قضية رأي عام، الذي أصبح ينادي بأعلى الأصوات بتشديد العقاب على مرتكبي هذه الجرائم الشاذة عن مجتمعنا وديننا، وتطبيق القانون بصرامة وتجرد.

لنا، نساتلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة ومحاربتها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد المستشار المحترم،

أولا أنه بطرح هذا السؤال المهم جدا في قضايا أصبحت تؤرق المجتمع المغربي برمته، الأمر يتعلق بالاغتصاب الذي ندينه ونعتبره إجراما، وعندما يمارس على الأطفال أعتقد أنه يصبح نذالة، وكذلك سلوك لا إنساني.

وعندما نريد أن نشخص هذا الوضع، ونطرح السؤال معا لماذا يقع هذا في بلدنا؟ ولماذا تتنامى هاته الظاهرة؟ نجد بأن الأمر يتعلق بعدة عوامل، منها سقوط المنظومة القيمية في مجتمعنا، الكبير ما ابقى كبير، الصغير ما ابقى صغير، والأخلاق ما ابقات أخلاق، والعلاقات لم تعد تقوم على ما يجب أن تقوم عليه العلاقات السليمة بين مكونات المجتمع.

ثانيا، انتشار المخدرات والمسكرات، والتي تغيب العقل، فالذي يمارس الاغتصاب ويمارسه على الأطفال لا بد أنه فاقد للعقل، فلا يمكن لعقل أن يمارس هذا الأمر إلا أن يكون مخدرا أو مسكرا.

المسألة الثالثة هي الانفرادية اللي ولات عندنا في المجتمع، كل واحد مقابل راسو وكيقول لك التيقار.

اليوم ولو وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والأسرة والطفولة تدير مراكز لليقظة والإشعار والتبليغ على الحالات التي يمكن أن تتعلق بهذه الظاهرة وبغيرها مما يمس براءة الأطفال، فإلى ما كاينينش الناس اللي غادي يبلغوا ويقولوا أنا باغي التيقار وما فيا ما نبلغ وما في ما يدخل في المشاكل، كنظن بأننا لن ننجح في هذا. لذلك، كل المبادرات لا بد من انخراط كلي لكل أعضاء المجتمع.

ونبغي نقول بأن هاذ الأمر كانت فيه مبادرات، لازلنا مستمرين في التنسيق حولها من أجل إنجاحها فيما بيننا كوزارة، وزارة الصحة وكذلك وزارة العدل والأمن الوطني.

نبغي نقول لك، السيد المستشار، أننا أسسنا وحدات حماية الطفولة وخدمات اجتماعية مقدمة للأطفال ضحايا العنف، إضافة إلى ما جاءت به الإستراتيجية الجديدة 4+4 من إحداث مراكز اليقظة، ومأسسة الرعاية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

اعتزافي ليس محمدا، المهم هو اعتراف المجتمع بأن هناك ظاهرة أصبحت مؤرقة وهي اختصاب الأطفال، يعني خاص هذا الأمر لا يبقى مسكوتا عنه، لابد أن ننخرط جميعا في فضحه، أول خطوة للقضاء عليه هي فضح كل هاته الممارسات.

نعم للمجتمع المدني دور، وأنا كنت معهم هذا الصباح، جمعية الشراكة مع وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية ودعوتهم إلى الانخراط في هذه السياسة العمومية الحمائية والوقائية.

ومن جملة ما تصبو الوزارة للقيام به هي إرساء هاذ مراكز الإشعار والتبليغ، والتي سوف تمنع هؤلاء الذين يعمشون ببراءة الأطفال، سواء باغتصابهم أو بتوريطهم في شبكات دعارة أو بتشغيلهم داخل بيوت، غادي نحدو من هاذ الظاهرة إذا انخرطنا كاملين وقمنا بواجبنا، وبطبيعة الحال الجمعيات هي مؤهلة اليوم لكي تقوم بهذا الدور بمعية الحكومة.

ثالثا، النقطة اللي تكلمت عليها، السيد المستشار، المتعلقة بالإعلام، نعم، نحن متفقون على أن الإعلام اليوم يقوم بدور أساسي في تأطير المجتمع، أولا تحسيسه بالقضايا الخطيرة التي تحيط بأبنائه وتحيط به كمجتمع، ثانيا التثقيف والتعليم والتوجيه نحو ما يمكنه من حصانة ومن أمن ومن سلامة ومن مناخ اجتماعي سليم، وكذلك تقوم بالدور الضروري للرفع منه حضاريا وثقافيا.

نعم، السؤال: هل الإعلام المغربي اليوم يقوم بهذا الدور؟ يجب أن نطرح السؤال ويجب أن نقوم بالتشخيص الضروري ونضع يدنا على الداء والذي يؤجج مثل هذه الممارسات التي تعتبر اعتداء على حرمة الجسد، سواء تعلق الأمر بالمرأة أو بالطفل، كيخصنا ندينوه وتيخصنا نقولو بأن هاته الأفلام لا تصلح لنا، ونقولو بأن هذه البرامج تستفز جنسية الرجال وغيرهم إزاء الأطفال أو النساء، ونقولو الكلام اللي احنا كلنا ساكتين عليه.

اسمح لي السيد المستشار، راه ماشي غير الجيران اللي ساكتين ولا، راه كلنا ساكتين، الذين يمثلون المجتمع ساكتين، الجيران ساكتين، الصحافة والإعلام نعم يتحدثون عن هاته القضايا عندما تقع، ولكن الناحية الوقائية لا أحد يقوم بواجبه حتى نحد من مثل هاته الظواهر.

ما يكفيش، لأن أحيانا تقدر نأججو، واحنا كنتكلمو على الظاهرة بلا ما نديرو الاحتياطات باش نحدوها، إذا كنا غير كنتكلمو عليها، نطبع المجتمع مع وجودها وبالتالي تكرر الحديث عنها سيجعلها شيئا عاديا وممارستها ليست شيئا مدانا.

اليوم تيخصنا كاملين نعترفو ونتكلمو على هذه الظواهر، ونقولو بأنها من مستوى الخطورة التي تجعل من هذا السلوك جريمة، يجب أن يعاقب عنها من يقوم بها، وماله يجب أن يكون السجن وأن تشدد عليه العقوبة حتى يكون عبرة للآخرين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.